الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٧**

الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

كلمة رئيس الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الجمعية العامة، السيد موغنز ليكتوفت، الحاضر هنا اليوم لتبادل بعض الأفكار معنا بشأن عمل اللجنة الأولى.

رئيس الجمعية العامة سياسي ودبلوماسي واقتصادي بارع في بلده، وتشمل إنجازاته الكثيرة مساهمات ملحوظة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز جدول الأعمال المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين، خاصة عندما شغل منصب وزير خارجية الدانمرك في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. كما نعلم أيضا أن رئيس الجمعية العامة عضو نشط في منتدى البرلمانيين لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح، وهو منتدى غير متحزب للبرلمانيين على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أسس من أجل تبادل الأفكار والتعاون بشأن نزع السلاح النووي ومعالجة مسائل عدم الانتشار النووي.

ومن بين المبادرات العديدة التي تشارك مشروع المنتدى المعني بالتمهيد للإزالة الكاملة للسلاح النووي (Unfold Zero)، الذي أنشئ في إطار شراكة مع عدد من المنظمات الأخرى بوصفه منبرا لجهود الأمم المتحدة إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وليس من المستغرب، بالتالي، أن رئيس الجمعية العامة، في بيانه أمام الجمعية العامة بعد انتخابه (انظر A/69/PV.94)، قد حدد إحدى أولوياته بفعالية مساهمة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما بخصوص التصدي للتحديات المتعلقة بالنزاعات المسلحة، والإرهاب، والتطرف العنيف، وانتشار الأسلحة النووية وتزايد خطر المزيد من التوترات بين الدول. وأعتقد أن التزام رئيس الجمعية العامة بهذه المسائل ستشجع مجتمع نزع السلاح على مواصلة تنشيط مداولاتنا في اللجنة الأولى.

وبالنيابة عن جميع الوفود، يشرفنا أن نرحب برئيس الجمعية العامة في هذه الجلسة للجنة الأولى، وأدعوه إلى مخاطبة اللجنة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1531581 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

السيد ليكتوفت (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على مقدمتكم الطيبة وعلى إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى. بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، السفير فان أوستيروم، على انتخابكم، وأن أشيد بكم لقيادتكم وكفاءتكم، فضلا عن إدارة الوقت الرائعة التي أظهرتموها حتى الآن. وأتمنى لكم، ولأعضاء المكتب وجميع أعضاء هذه اللجنة كل النجاح في هذه الدورة القادمة.

ومنذ بدايات الأمم المتحدة، جرى التركيز على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها العناصر الرئيسية من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نعترف بأنه خلال السنوات ال ٧٠ الماضية، نحن المجتمع الدولي، قطعنا العديد من الأشواط إلى الأمام في هذا المجال. لقد اتفقنا على المعاهدات التي تحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية. لقد شهدنا تقدما في مجال حظر التجارب النووية وتقليص أو حظر الأسلحة النووية على الصعيدين الثنائي والإقليمي. كما أحرزنا تقدما كبيرا في مجال الأسلحة التقليدية، وحظرنا بعض الأسلحة ذات الآثار العشوائية أو اللاإنسانية، ووضعنا حدا لآثار الذخائر العنقودية والألغام، واتخذنا إجراءات بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووضعنا القواعد العالمية لتنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية من خلال معاهدة لتجارة الأسلحة التي أبرمت في الآونة الأخيرة.

وتثبت كل هذه الإنجازات أن أعمال نزع السلاح، وعمل هذه اللجنة، ليست ضرورية فحسب، بل يمكن أن تحرز نتائج. إن الاجتماعات والمناقشات والمفاوضات التي لا حصر لها يمكن أن تسفر، بل تسفر عن معاهدات جديدة وتعزيز القائم منها، وهي في مجملها تسهم في زيادة السلام في عالمنا. ولكن للأسف، فإن نظرة سريعة حول عالمنا اليوم تبين أيضا بوضوح شديد أنه ببساطة لا يزال هناك كثير من الأسلحة المتداولة، الأسلحة التي تؤجج الصراعات المميتة والاضطراب والمعاناة الإنسانية الهائلين. وعلاوة على ذلك، بدلا من القضاء على الترسانات النووية أو التقليدية، يجري التحديث وابتكار المزيد من الأسلحة الفتاكة واستخدامها. إننا نواجه تهديدا متزايدا أيضا مع جهات من غير الدول، بما في ذلك قدرتها على اقتناء الأسلحة التقليدية الثقيلة والمواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. كما يجب أن نتتبع التطورات التي تحدثها التطورات التكنولوجية المتصلة، على سبيل المثال، بالذكاء الاصطناعي، ونظم الأسلحة المستقلة الفتاكة والاكتشافات الجديدة في مجال علوم الحياة. ويجب أن نستجيب لهذه الإنجازات وأن نستمر في التصدي للتهديدات المتطورة.

وبفضل آلية نزع السلاح متعددة الأطراف القائمة، لدينا معاهدات متميزة وكذلك توافق في الآراء على مبادئ ومبادئ التوجيهية وتوصيات بشأن عدد من المواضيع. ولكن على غرار العديد من الممثلين هنا، أنا أيضا أشعر بالقلق الشديد إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح في السنوات الأخيرة. ويجب علينا ألا ننسى أبدا العواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، سواء حدثت بقصد أو عن غير قصد، والحاجة إلى الشروع على وجه السرعة في نزع السلاح النووي على وجه الخصوص. ومن الواضح، مع ذلك، أن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الحساسة في جميع مجالات نزع السلاح هو أمر بالغ الصعوبة وتطلب مفاوضات معقدة. ولكن، كما يبين الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه مؤخرا، بوسع الجهود الدبلوماسية المتضافرة المقترنة بالإرادة السياسية المتجددة أن تتغلب على الاختلافات الرئيسية.

ولذلك أناشد الممثلين هنا، والخبراء في جنيف ونيويورك والعواصم للعمل معا بصورة أوثق والتفكير في الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل المنظومة التي أثبتت فعاليتها في الماضي، حتى

أثناء عصر الحرب الباردة، مجدية مرة أخرى اليوم. وهناك في رأيي، وأعتقد أنه يمثل الرأي السائد عموما، حاجة كبيرة إلى بناء الثقة وإرساء الثقة وإيجاد روح التفهم والصلح. ولا يمكننا أن نتوقع بصورة عملية إحراز تقدم مرة أخرى في مجال نزع السلاح المهم من ناحية وجودية إلا بقيامنا بذلك.

جئت إلى هنا اليوم ليس فقط من باب المجاملة لرئيس هذه اللجنة الهامة، وقد انخرطتم جميعا في هذا المجال الصعب جدا. لقد جئت إلى هنا لأنه لدي أهتمام شخصي عميق في مجال نزع السلاح، ولأعرب لكم عن دعمي وتشجيعي. وأؤكد لكم أنني سأتابع مداولاتكم عن كثب خلال هذه الدورة، وأنا مستعد، جنبا إلى جنب مع فريقي، لدعمكم في إحراز التقدم والتوصل إلى توافق في الآراء. وآمل حقا أن نتمكن من اتخاذ خطوات جديدة إلى الأمام. أشكركم على حُسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة، أشكر رئيس الجمعية العامة مرة أخرى على حضوره معنا اليوم وعلى بيانه المتبصر، وكلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وأعضاء المكتب، وكذلك على التزامه الشخصي وإيمانه بالعمل الذي نقوم به كلجنة.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أذكّر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة بأن تقتصر بياناتها على ١٠ دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في هذه اللجنة، أود، باسم وفد باكستان، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم مناصبكم. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن بفضل خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية من تحقيق أهدافنا في الوقت المحدد. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين معكم. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على حضوره هنا اليوم، فضلا عن بيانه.

لقد أصبحت منظومة الأمن العالمي المعاصر ضعيفة هزيلة. فلطالما تراجعت تلك الآمال الكبيرة في جني فوائد السلام بعد انتهاء الحرب الباردة على نحو متزايد من جراء اندلاع حرب باردة جديدة. ولعل الاتفاق النووي الأخير بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا هو نقطة الضوء الوحيدة في بيئة الأمن الدولي التي تشهد اضطرابات مزعزعة. وترى باكستان أن ذلك الاتفاق يمثّل تطورا إيجابيا وقد رحبت به. ويدل الاتفاق على ما يمكن أن يحققه التفاعل الدبلوماسي والتعاون المتعدد الأطراف. وهو يحمل بشائر الخير لسلام وأمن منطقتنا وما حولها.

وليس هيكل نزع السلاح ونظامه بمنأى عن ذلك الاتجاه العام. فهناك اختلافات واضحة في منظور ونهج وطرائق السعي إلى اتفاق على خطة عمل لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف متعثرا. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست على استعداد للتخلي عن مخزوناتها الكبيرة من الأسلحة النووية ولا عن برامج تحديث تلك الأسلحة، حتى وهي تدعي السعي إلى تحقيق هدف عدم الانتشار بحماس لا يعرف الكلل ولا الملل. ولا ينسجم الخطاب الداعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مع الأفعال الملموسة في الميدان. وما تزال نحو ٣٠ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية – وهي أعضاء في تحالفات حائزة للأسلحة النووية – تعوّل على الأسلحة النووية إلى حد كبير، في ذات الوقت الذي تدعو فيه الدول الأخرى التي تواجه تهديدات أمنية حقيقية إلى ضبط النفس.

وبذلك تشجع تلك الدول ضمنا وبصورة مباشرة أيضا حيازة الأسلحة النووية، بل واستخدامها بوصفها جزءا من المذاهب الاستراتيجية لتحالفاتها.

وتؤدي اتفاقات التعاون النووي التمييزية مقترنة بالتنازلات عن مبادئ عدم الانتشار القائمة منذ أمد طويل، إلى جانب تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، إلى تآكل الاستقرار الاستراتيجي وتغذي عدم الاستقرار في منطقتنا. وما تزال تستمر سياسة الكيل بمكيالين إزاء جنوب آسيا، والتي تستند إلى اعتبارات أمنية وسياسية وتجارية ضيقة. وإلى جانب تلك التحديات القائمة، نشأت تهديدات جديدة في مجالات مثل الاستخدام العدائي للفضاء الخارجي، وتطوير منظومات السلاح الفتاكة ذاتية التشغيل والطائرات المسلحة بلا طيار واستخدامها، علاوة على تطوير النظم التقليدية المتقدمة ذات السرعة التي تفوق سرعة الصوت والقادرة على الوصول على النطاق العالمي.

وباكستان قوة نووية مسؤولة. وقد تشكلت سياستنا النووية بفعل الديناميات الأمنية المتغيرة في جنوب آسيا. وتتجه قدراتنا النووية نحو ضمان أمننا والدفاع عن أنفسنا. وفي الشهر الماضي، أكد رئيس وزراء باكستان في الجمعية العامة أن:

> ”باكستان لا ترغب ولا تشارك في سباق تسلح في جنوب آسيا. ومع ذلك، فإننا لا يمكن أن نبقى غافلين عن الديناميات الأمنية المتغيرة وتكديس الأسلحة في منطقتنا، الأمر الذي يحتم علينا أن نواصل اتخاذ الخطوات الضرورية للحفاظ على أمننا.“ (A/70/PV.19، صفحة ٥٢).

وعلاوة على ذلك شدد رئيس الوزراء على

> ”إن جنوب آسيا تحتاج إلى استقرار استراتيجي، وهذا يتطلب حوارا جادا لتحقيق الانضباط النووي والتوازن التقليدي وحل الصراعات“ (المرجع نفسه).

وبطبيعة الحال، فإنه يجب تعزيز هذه الأهداف على أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز.

وقد ترأس رئيس وزراء باكستان، نواز شريف هيئة القيادة الوطنية الباكستانية – وهي أعلى هيئة لصنع القرار في المسائل الاستراتيجية في بلدنا – اجتماعا عقد في ٩ أيلول/سبتمبر واستعرض التطورات السريعة الخطى في مجال القدرة الاستراتيجية والتقليدية الجارية في منطقتنا، وأكد أن باكستان ستتخذ جميع التدابير لضمان أمنها الوطني. ونظرا لتزايد عدم التكافؤ في القدرات التقليدية، كررت هيئة القيادة الوطنية العزم على الحفاظ على مجموعة كاملة للردع تمشيا مع ما يمليه الحد الأدنى للردع الموثوق به لمنع جميع أشكال العدوان، مع التقيد بسياسة تجنب حدوث سباق تسلح. وأكدت الهيئة بشكل قاطع أيضا أن باكستان ستواصل التعاون بنشاط مع المجتمع الدولي في مسائل الاستقرار والأمن النوويين.

وما انفكت باكستان تؤيد أهداف نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي السعي إلى تحقيق تلك الأهداف عن طريق إبرام اتفاقية عالمية غير تمييزية ويمكن التحقق منها بشأن الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد باكستان قراراي الجمعية العامة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩، ولا سيما الدعوة إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وفي رأينا أن التقدم صوب نزع السلاح النووي قد تأخر نتيجة لتحويل اهتمام مؤتمر نزع السلاح صوب جزئية تدابير عدم الانتشار مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن يتسنى لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الإسهام في نزع

السلاح النووي ما دامت لا تتصدى للمخزونات الموجودة من المواد الانشطارية. وقد كان إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تجربة سيئة وعاجزة عن تقديم أي توصيات توافقية ذات جدوى. وما تزال هناك اختلافات جوهرية فيما يتعلق بأهداف ونطاق المعاهدة نفسها. ولم يفعل فريق الخبراء الحكوميين شيئا سوى تكرار عمل مؤتمر نزع السلاح في هيئة غير شاملة للجميع، ولم يأت بجديد في هذه المسألة. ولا تحبذ باكستان الانحراف بدور مؤتمر نزع السلاح عبر عمليات خلافية غير شاملة للجميع وليس متفقا عليها بتوافق الآراء، بقيادة الجمعية العامة.

وكان ممكنا مناقشة الولاية المسندة إلى فريق الخبراء الحكوميين في إطار مؤتمر نزع السلاح. وقد أُثبتت تلك الحقيقة وتم توضيحها خلال المناقشات غير الرسمية بشأن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، التي عقدت في إطار جدول الأنشطة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ وقد اتسمت تلك المناقشات غير الرسمية بالموضوعية، وعُقدت في إطار هيئة تمثيلية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وبالتالي فهي تتسم بالمزيد من الأهمية والمشروعية. وعليه، فإن باكستان ليست في وضع يمكّنها من قبول أي استنتاج أو توصية صادرة عن فريق الخبراء الحكوميين، بما في ذلك القول بأن من شأن التقرير أن يشكّل الأساس لمواصلة النظر في مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ولم يعمل فريق الخبراء الحكوميين في إطار ولاية مؤتمر نزع السلاح. ولا يمكن لأعضاء الفريق، سواء كان ذلك بصورة فردية أو جماعية، أن يدَّعوا لأنفسهم الحق في أن يقرروا الطريقة التي ينبغي أن ينظر بها مؤتمر نزع السلاح في مسألة المواد الانشطارية.

ومن الضروري أن نضع ولاية قائمة على توافق الآراء لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن تستجيب ولاية كهذه لنداء الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر للتفاوض على معاهدة من شأنها أن تنهض حقا بنزع السلاح النووي وتسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين، علاوة على المقاصد التي لم تنفذها ولاية شانون. لقد قدمت باكستان ورقة عمل في مؤتمر نزع السلاح تجسد التوازن المطلوب بين أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار الواردة في مثل هذه المعاهدة. وقد تآكل توافق الآراء الدولي الذي توصلت إليه الجمعية العامة قبل ٣٧ عاما للسعي إلى تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح. ويبين هذا الاتجاه السلبي فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام، واستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بجميع المسائل الأساسية.

ومن الضروري التصدي للتحديات القائمة والمستجدة في ميادين تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح بشكل جماعي على أساس من التعاون المتعدد الأطراف. وعليه، ما فتئت باكستان تدعو إلى التوصل إلى تحديد توافق الآراء العالمي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه. وندرك أن التوصل إلى توافق في الآراء لن يكون مهمة سهلة، ولكن من الضروري الوفاء بالشروط المسبقة الأساسية لكفالة لأمن العالمي، بوصفه خطوة أولى. وقد وردت عناصر هذا التوافق في الآراء في البيان الذي أدلينا به هنا، والذي يجري تعميمه بالكامل. ولن أتلو عليكم جميع تلك العناصر نظرا لضيق الوقت.

وترى باكستان أنها شريك رئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار، فضلا عن شراكتها في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن والأمان النوويين. وقد أرسينا نظاما صارما لمراقبة الصادرات الوطنية ونظاما قويا للأمن النووي، ويتسق كلاهما مع المعايير والممارسات الدولية.

إن الاستخدام المأمون والآمن والسلمي للطاقة النووية، دون تمييز، أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد استوفت

باكستان معايير الحصول على إمكانية الوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية المدنية التي تحتاجها من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة ولاستمرار النمو الاقتصادي.

ومن خلال سلسلة من الإجراءات في مجالات متنوعة، أظهرنا مؤهلاتنا للانضمام إلى نظام الرقابة على الصادرات المتعدد الأطراف، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وفي هذا السياق، أعربت هيئة القيادة الوطنية الباكستانية، في اجتماعها الأخير، عن رضاها لتواصلنا المحسّن مع النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات وجددت رغبتنا في الانضمام إلى تلك النظم على أساس غير تمييزي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا للدعوة الموجهة منذ زمن طويل من بلدان حركة عدم الانحياز، التي تشكل ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بغية إحياء توافق الآراء العالمي المتدهور بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار على نحو متكامل ومتوازن وغير تمييزي.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي، ولهولندا عن أحرّ التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإنني على ثقة بأننا سننعم بدورة مثمرة جداً تحت قيادتكم، وأتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة الهامة والصعبة. وأود أن أنوه بحضور رئيس الجمعية العامة وأن أشكره على حضوره.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، ينبغي ألا ننسى أبداً المأساة التي دمرت هيروشيما وناغازاكي، وهي مأساة لن ترغب سان مارينو، وهي بلد ذو تاريخ سلمي على مر القرون، في أن تحدث مرة أخرى. وبعد ٧٠ عاماً، لا يزال نزع السلاح النووي الكامل هدفنا الأساسي. ونهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض ترسانتها النووية من ٣٠ ٠٠٠ جهاز في عام ١٩٦٧ إلى حوالي ٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٤. ونقدر استعداد الرئيس أوباما لإجراء مزيد من التخفيض في هذا العدد. كما نثني على الاتحاد الروسي بشأن تخفيض قوة ردعه النووي من ٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١ ٦٠٠ سلاح نووي. فكلا البلدين يتحرك في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن تحذو جميع البلدان الأخرى التي لديها قدرات نووية حذوهما.

بيد أن ذلك ليس كافياً. وتأمل سان مارينو في أن يستمر هذا الجهد ويوفر زخماً متجدداً من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولا نعتقد أن الإبقاء على ترسانة نووية هو الرادع المطلق. على العكس، أخشى أن البلدان التي لديها قدرات نووية تواجه بدرجة أكبر احتمال أن تتعرّض أولاً لهجوم نووي. وبالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم، فإن الهجوم الأول لا يمكن شنه من جانب دولة مارقة فحسب، بل أيضاً من جانب جهات من غير الدول. وفي هذه الظروف المؤسفة، سيكون الرد على هجوم نووي مشوشاً وغير متوقّع ومدمّراً.

وفي كل يوم، يزداد احتمال وقوع حدث مأساوي كهذا زيادة كبيرة. وهذا هو السبب في أن سان مارينو تتشاطر الشواغل التي أثارها عدد كبير من الدول بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ونرحب بالجهود المتجددة من جانب العديد من البلدان التي انضمت إلى التعهد الإنساني بحظر وإزالة تلك الأسلحة. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها يظلان حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، ونحن نأسف، شأننا شأن كثيرين غيرنا، لأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من العمل معاً من أجل تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

وتشيد جمهورية سان مارينو بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. يبين هذا الاتفاق بوضوح أن الدبلوماسية يمكن أن تحقق نتائجاً.

ونشيد بالنتائج الناجحة التي حققتها العام الماضي البعثة الدولية لإزالة وتدمير الترسانة الكيميائية السورية. غير أننا نشجب استمرار استخدام الكلور، ولذلك فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي ينشئ آلية التحقيق المشتركة من أجل تحديد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية في سورية.

وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها في مجال الأسلحة التقليدية، لا تزال ملايين من الأسلحة غير المشروعة تسبب الوفيات والإصابات كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة. وقد أصبحت الأسلحة التقليدية أسلحة للدمار الشامل. ولا يمكننا الاستمرار في هذا الطريق. إذ يتعيّن على الجميع اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها. إنها صك قوي لحكوماتنا وللمجتمع المدني في كفاحنا ضد التدفقات غير المشروعة للأسلحة التي تستخدمها المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والإرهابيون والأفراد المهمشون والتي تثير الفوضى وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، لقد حققنا أهدافاً هامة في ميدان نزع السلاح، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وبغية التصدي للتحديات القديمة والجديدة، علينا أن نواصل العمل معاً على طريق الحوار البناء. وبإعادة تأكيد المثل العليا والمبادئ المشتركة التي تشكل أسس ميثاق الأمم المتحدة سنكون قادرين على الحصول على نتائج إيجابية. وتظل الأمم المتحدة، بقوة قانونها الدولي، خط الدفاع الرئيسي ليس لبلد صغير مترع السلاح مثل سان مارينو ولكن بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء إن لم يكن لها جميعا.

السيد مانا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة منذ بداية عملنا، أود أن أبدأ بضم صوتي إلى أصوات الذين تكلموا قبلي لتهنئتكم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة لجنتنا. إن خصالك الشخصية، التي أشيد بها بالإجماع، والطريقة الممتازة التي ما فتئت تدير بها أعمالنا منذ البداية هي مقياس النتائج الناجحة لمداولاتنا. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي في اضطلاعكم بالعمل.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (A/C.1/70/PV.2). وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لأعمال لجنتنا في أن تكون قادرة على تحديد وتناول التحديات الرئيسية لنزع السلاح وتلك التي تؤثر على الأمن الدولي، والتي علقت الوفود التي أخذت الكلمة قبلي باستفاضة على أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي. ولهذا يثني وفد بلدي على الموقف الإجماعي تقريباً بشأن الحاجة إلى نزع السلاح العام والشامل، حتى إذا كان علينا أن نأخذ في الحسبان الاختلافات في الآراء بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف. والجدير بالذكر أن الأسلحة النووية ما زالت حتى يومنا هذا تهديداً وجودياً للبشرية، والنظام الذي أنشئ لمراقبتها غير كاف.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل مثالا على الحالة الراهنة. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. ولم تبدأ بعد المفاوضات بشأن المواد الانشطارية. وهذا فيما يخص الأسلحة النووية فقط.

وفيما يتعلق بفئة الأسلحة التقليدية، لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه وتغذي العنف المسلح. ولا تزال الصكوك المنشأة للتعامل مع التحديات الناجمة عن تلك الأنواع من الأسلحة في حاجة إلى تعزيز، وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها بفعالية.

وفي حين أن التحديات في مجال الأمن المتصلة بنزع السلاح عديدة، ولا تزال تثير شواغل خطيرة في جميع أنحاء العالم ما دام لم يتم حلها، فإننا نعتقد أن النجاحات النسبية التي تم تحقيقها في السنوات الثلاث الماضية في هذا المجال تبين أنه من الممكن إحراز تقدم فيما يخص جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، عندما تكون هناك روح بناءة ويجري اعتماد نهج عملي. وتبين تلك الدينامية بأنه يتعين تناول مسألة عالم أكثر أمانا بطريقة شاملة، وينبغي بذل الجهود في جميع المجالات بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية وانتشار القذائف التسيارية في الفضاء ونزع السلاح.

والإغراء كبير لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لكي تتساءل عن فوائد نزع السلاح النووي بالنسبة لها وبالنسبة للبلدان التي لا تملك القدرة التكنولوجية على تطوير تلك الأسلحة. والحقيقة هي أنه يتعين علينا أن نعود إلى بداية اختراع الأسلحة النووية أو استخدامها في عام ١٩٤٥ في هيروشيما وناغازاكي، لكي نتذكر أن البشرية أدركت مصيرها المشترك في مواجهة هذا التهديد آنذاك، وليس فقط في الآونة الأخيرة، عندما أصبحت البشرية تدرك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن الحاجة إلى تسخير ومراقبة الأسلحة التقليدية، والتحديات الجديدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، تشكل التحديات الرئيسية ذات الأولوية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، هناك أسباب للشعور بالارتياح والأمل، بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، كما أنه من شأن الصك الجديد الملزم من الناحية القانونية السماح للمجتمع الدولي بالتصدي بفعالية للتجارة غير الشرعية بالأسلحة، وتفادي تحويل مسارها، ومن ثم تهديد السلم والأمن الدوليين. كما أنه سوف يجعل من الممكن تجنب المعاناة البشرية التي لا داعي لها، وتعزيز التعاون والشفافية، والاحتجاج بمسؤولية الدول الأطراف في المعاهدة.

وفيما يتعلق بالإرهاب، واجهت الكاميرون شأنها شأن غيرها من بلدان حوض بحيرة تشاد منذ بعض الوقت، كما هو معروف، هجمات إرهابية متكررة نفذتها جماعة بوكو حرام. وعلى غرار البلدان الأخرى التي تواجه هذا التهديد في جميع أنحاء العالم، فإن الكاميرون قد اتخذت عددا من الإجراءات الرامية إلى منع أن تصبح أراضيها الوطنية مسرحا للمعارك أو منطقة ينسحب إليها هؤلاء الإرهابيون. وقررت السلطات الكاميرونية، بالإضافة إلى تعزيز عملياتها العسكرية وتنفيذ مشاريع إنمائية في المناطق المتضررة، زيادة مستوى التأهب الأمني وتعزيز القدرات التشغيلية المنتشرة في الميدان، لتأمين المناطق المتضررة من أعمال العنف، والقيام بحملات توعية مكثفة في صفوف السكان المحليين، واتخاذ تدابير أمنية جديدة في المدن في جميع أنحاء البلد.

ولا يوجد شك في الطابع العالمي لظاهرة الإرهاب. ولذلك، من الضروري مواجهة هذا التهديد عبر الوطني والعالمي بطريقة عالمية ومتعددة الجنسيات. وفي هذا السياق، أنشأت بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في نجامينا في تشاد. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يعلم بأنه يستطيع التعويل على المجتمع الدولي لدعمه في كفاحه العادل ضد قوى الشر. ويود وفد بلدي اغتنام هذه الفرصة لكي يؤكد لجميع البلدان الصديقة ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، امتنانه على

ما قدمته من إسهامات متعددة من أجل التصدي لحركة بوكو حرام، وإدارة نتائج الهجمات. وقد اتخذت هذه المساهمات بشكل رئيسي، شكل مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا، ومكافحة التطرف والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدفقات الهائلة من اللاجئين والأشخاص المشردين على الفئات السكانية المضيفة.

السيد عمر (النيجر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمالنا، وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إنني أتلو بياني بصفتي الوطنية، وهو يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (A/C.1/70/PV.2).

تنعقد هذه الجلسة في وقت اعتمدت فيه الإنسانية مؤخرا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) التي لم تضعها الأمم المتحدة من قبل أبدا. إن الخطة متوافقة مع الاستنتاجات الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عقد على هامش الدورة السادسة للجمعية العامة. ونأمل أن تمكننا نفس الروح التي مكنتنا من التوصل إلى خطة تنمية مشتركة لجميع الدول، على الرغم من اختلاف مستويات التنمية واختلاف النُظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، من تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح، وفقا لنفس الإرادة التي عبر عنها قادة العالم في مؤتمر القمة ذاك.

ونأمل أيضا أن نتمكن من الاحتفال بطريقتنا بهذه الدورة الهامة من الناحية الرمزية، لأنها تصادف الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، التي يتمثل هدفها الأساسي في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والمعاناة المرتبطة باستخدام الأسلحة بجميع أشكالها، تلك الأجيال التي لا يزال ضميرها الجماعي متأثرا بالذكريات الحزينة للحرب العالمية الثانية. في الواقع، في رأي وفد بلدي، فإن الإنسانية اليوم ليست بحاجة إلى أسلحة الدمار الشامل، لأن التحديات التي تهددها لا يمكن مواجهتها بتلك الأسلحة. وتتمثل أكثر التهديدات الملموسة للسلم والأمن الدوليين بالأحرى في عوامل مثل استمرار الفقر، وظهور أمراض جديدة، وتغير المناخ، وتصاعد التطرف العنيف والإرهاب، وما ينجم عن ذلك من أزمات إنسانية. ويجب علينا أيضا أن نسلم بإسهام توافر الأسلحة وحركتها بدون ضوابط إسهاما كبيرا في إرباك التنمية، والتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب، فضلا عن عدم وجود تدابير ملموسة لنزع السلاح، تعد ضرورية لإرساء الثقة المتبادلة بين الدول والحد من الريبة والخوف من الحرب، التي تعتبر الأسباب الرئيسية للتطرف.

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى مصادر تمويل جديدة لمجابهة الاحتياجات المالية لتنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة، يعتقد وفد بلدي أنه من الأسهل بكثير تنفيذ خفض النفقات العسكرية بنسبة ١٠ في المائة، وهو ما طلبته هذه الهيئة قبل أكثر من ٤٠ عاما، في عام ١٩٧٣، بغية تخصيص المزيد من الموارد اللازمة لمكافحة الفقر وبالتالي درء الأزمة عن المجتمعات. وفي مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة، نحيط علما مع التقدير بإسهام برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في تعطيل تدفقها، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣، التي عقد أول اجتماع لدولها الأطراف مؤخرا في كانكون في المكسيك.

ويشيد وفد بلدي بالتعاون الذي تم بين برنامج عمل الأمم المتحدة ولجنتنا الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة، التي أنشئت بعد عام ١٩٩٤ لوقف الاتجار بالأسلحة غير المشروعة في أعقاب التمرد المسلح في تسعينات القرن الماضي. وقد ساهم بقدر كبير في جمع ومصادرة وتدمير كميات كبيرة

من الأسلحة. وكذلك تم الحصول على دعم آخر في مضمار تخزين السلاح وحراسة مستودعات الأسلحة.

بيد أن التحدي ما زال قائما، على الرغم من هذه النتائج المشجعة، ويرجع السبب في ذلك إلى الفجوة الهائلة بين فعالية المراقبة وتعقب الأسلحة والتقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا والإلكترونيات في إنتاج وتداول الأسلحة. ونرحب، في هذا الصدد، بإيلاء الاعتبار لهذه المسائل في مختلف الاجتماعات النظامية التي عقدت في إطار برنامج العمل، ونأمل أن يكون التعاون والمساعدة الدولية أكثر دينامية ويركز بشكل متزايد على نقل تكنولوجيا مراقبة ورصد حدود وموانئ ومطارات الدول الراغبة وتدريب الموظفين ذوي الصلة.

كما أن دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٠ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تضطلع بدور قيادي في مجال رصد الاتجار بالأسلحة الخفيفة، هو كذلك من الاهتمامات الواضحة لوفد بلدي. وينبغي، على نفس المنوال، الاعتراف بالدور المتزايد للمرأة والمجتمع المدني والسلطات المحلية والعرفية، نظرا لمهاراتهم في التواصل على الصعيد المحلي.

وقد فاتتنا هذا العام مرة أخرى الفرصة لإحراز تقدم، في مجال نزع السلاح وخلق مناخ من الثقة على جميع المستويات، لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء، لا في الدورة الموضوعية بشأن مؤتمر نزع السلاح التي عقدت في الفترة من ٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل في نيويورك، ولا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو في نيويورك.

والأسوأ من ذلك، كانت هناك نكسات بشأن بعض القضايا الحاسمة. ولا يزال السؤال حول عزمنا السياسي الحقيقي على تحقيق الأهداف العامة لنزع السلاح من أجل الإنسانية قائما على الرغم من المبادرات الجديدة، وأهمها المتبعة في دورة المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي نظمت، على التوالي، في أوسلو في عام ٢٠١٣ وفي نايايريت، المكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي كانت رسالتها – التي مفادها وجوب تخليص العالم تماما من الأسلحة النووية، لأنها تمثل تهديدا لبقاء البشرية – واضحة.

وبوصفنا رابع أكبر منتج في العالم لليورانيوم، المادة الأساسية اللازمة لإنتاج التفاعلات النووية ومصدر دخلنا الرئيسي من الصادرات، فإن النيجر تدعم تلك الرسالة، لأننا نعتقد أنه لا يوجد جهد إنساني كامل أو بدون أخطاء وبالتالي لا شيء يضمن حماية الإنسانية من انفجار أو استخدام عرضي للأسلحة نووية. ويتضاعف هذا الاعتقاد جراء خوف أكبر، وهو خطر القرصنة على نظام الأمن النووي لإحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية أو اختراقه من جانب جهات من غير الدول، مما قد ينجم عنه إثارة حوادث أو استخدام لهذه الأسلحة. ولذلك، فإن أفضل ضمانة للبشرية هو خلو العالم بشكل تام من الأسلحة النووية. ولهذا فإننا نتفق مع المواقف التي تفضل اتفاقية دولية بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح النووي، فضلا عن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

كما يؤيد بلدي بقوة مبدأ عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على الحق الكامل لكل دولة في تطوير التطبيقات النووية للأغراض السلمية واحترامه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار أنشأت النيجر، في عام ٢٠١٤، هيئة عليا للطاقة الذرية تقدم تقارير إلى رئيس الجمهورية ومسؤولة عن التنفيذ الفعال لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية بشأن

المسائل النووية، فضلا عن الاستفادة من المزايا الخاصة التي قد توفرها، وتحديدا، التطبيقات النووية المدنية.

وفيما يتعلق بالضمانات، فقد أبرم بلدي جميع الاتفاقات والبروتوكولات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطور تعاونا مع تلك الوكالة لبلوغ الأهداف المحددة. ويجب علينا أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا وإيران بشأن برنامجها النووي المدني، ونطلب بأن تقوم الدول التي تملك التكنولوجيا المناسبة بمساعدة الدول الأخرى على الاستفادة من جميع المزايا المرتبطة بتعزيز ذلك المصدر للطاقة.

ويجب عدم تأخير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن فعالية جميع مطالبنا من أجل نزع السلاح النووي وحماية العالم من الكوارث النووية تتوقف على ذلك. ونرحب بعقد المؤتمر الوزاري التاسع بشأن التعجيل ببدء نفاذ تلك المعاهدة، في ٢٩ أيلول/سبتمبر، ونأمل أن تتم متابعته بإجراءات ملموسة من أجل تحقيق هذه الغاية.

وأخيرا، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو مسألة أخرى تعتبرها النيجر عاملا لا غنى عنه في إيجاد مناخ من الثقة وتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم في المنطقة دون الإقليمية، بينما تشكل إسهاما لا يستهان به في هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، الذي نرغب فيه بكل صدق.

السيد حق (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أهنئ السفير فان أوستيروم على انتخابه رئيسا للجنة الأولى. لا يساور وفد بنغلاديش أي شك في قدرته على توجيه أعمال هذه اللجنة بنجاح. كما أؤكد للرئيس ولأعضاء المكتب تعاون وفد بنغلاديش الكامل معهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/70/PV.2) غير أني أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط بشأن كامل مجموعة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي بصفتي الوطنية.

بوصف بنغلاديش دولة موقعة على جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف الرئيسية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بصيغتها المعدلة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة، فإنها ملتزمة بنزع السلاح العام والكامل، وهو التزام ينبع من التزامها الدستوري بتعزيز نزع السلاح.

لقد ظل تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي واحداً من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة منذ إنشائها. فحتى بعد ٧٠ عاما، لا تزال أهوال هيروشيما وناغازاكي تهز ضمائرنا بقوة. دعوني أشير إلى أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة تصور عالما خال من الأسلحة النووية (القرار ١/١). وقد ظل نزع السلاح النووي على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٩ وحظي بتأييد كل الأمناء العامين للأمم المتحدة.

وقد آن الأوان الآن الوقت لإبرام اتفاقية شاملة تكفل تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أعرب عن ذلك الرأي العديد من زعماء العالم خلال أول اجتماع رفيع المستوى على الاطلاق للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد ظل موقف بنجلاديش بشأن نزع السلاح النووي متسقا وواضحا ولا لبس فيه. لقد أكدنا تأكيدا لا لبس فيه التزامنا بعالم خال

من الأسلحة النووية، اقتناعا منا بأن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن والسلام للبشرية.

وترحب بنغلاديش بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية، ومجموعة ٣ +٣، مما أدى إلى وضع اللمسات النهائية على خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه. وقد أكد ذلك الاتفاق أن الحوار والدبلوماسية هما أنسب الوسائل لحل هذه المسائل. كما ترحب بنغلاديش أيضا بما تقرر في القرار ٣٢/٦٨ بإعلان ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وترحب بنغلاديش بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة بوصفها الدولة الطرف ال ١٩١ فيها. وتعرب بنغلاديش عن أسفها لعدم توصل المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة، المعقود في عام ٢٠١٥، إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية.

لقد كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد خمسة عقود من النضال ضد التجارب النووية، بصيص أمل الإنسانية الأول صوب نظام عدم انتشار شامل وعالمي ويمكن التحقق منه يحظر جميع التفجيرات النووية. وقد أظهرت بنغلاديش، وهي الدولة الثانية المدرجة في المرفق ٢ – في غضون ثلاثين يوما من اعتماد المعاهدة – كامل ثقتها فيها وكانت أول بلد من جنوب آسيا يوقع على المعاهدة في عام ١٩٩٦ ويصدق عليها في عام ٢٠٠٠. وإنها لخيبة أمل كبيرة بالنسبة لنا، بعد ١٩ عاما، و ١٨٣ توقيعا و ١٦٤ تصديقا، أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. ونناشد الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، التي يُعد تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة، التصديق على المعاهدة من دون مزيد من التأخير.

وترى بنغلاديش أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيمثل خطوة حيوية نحو خفض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف من خلال كبح تطويرها وتحسين نوعيتها. وترحب بنغلاديش بتصديق أنغولا مؤخرا على المعاهدة.

وما فتئ مؤتمر نزع السلاح حتى الآن يسير في طريق مسدود لعقود، مهدرا بذلك وقتا وموارد قيمة. فقد كانت آخر مرة اتفق فيها المؤتمر على التفاوض في عام ١٩٩٦، وذلك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما برح مؤتمر نزع السلاح منذ ذلك الحين في حالة ركود وغير قادر على القيام بعمل موضوعي. وندعو المؤتمر إلى الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن. ونحث جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة كي يضطلع المؤتمر بولايته التفاوضية.

وعلى الرغم من اليقين بأن الخطر النووي لا يزال هائلا، فإن الأسلحة التقليدية هي ما يتحول لتصبح أسلحة دمار شامل حقيقية في أجزاء كثيرة من العالم. فقد دمرت العواقب المروعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العديد من المجتمعات، مما أسفر عن مقتل الملايين من المدنيين وتشويههم. ومن ثم فإن تحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها وتنظيمها يمثل أمرا ذا أهمية جوهرية. وفي الواقع فإن دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ يمثل تطورا مشجعا. وبصفتنا دولة موقعة على المعاهدة، فإننا نأمل أن تضع المعاهدة حدا للاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية والاستخدام غير المشروع لها، التي تسببت في معاناة لا توصف للبشرية ولا تزال تتسبب فيها. وترحب بنغلاديش بالوثيقة الختامية للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في كانكون، بالمكسيك، في آب /أغسطس.

وترى بنغلاديش الفضاء الخارجي باعتباره تراثا مشتركا للبشرية. وندعم تعزيز النظام القانوني الدولي ووضع مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي من أجل حماية

الوصول إلى الفضاء وكفالته للجميع ولمنع تسليح الفضاء الخارجي.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في سعيها جاهدة إلى بناء عالم أكثر أمنا وازدهارا. وقد أرست الدول الأعضاء الأسس للأجيال المقبلة من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويعد تعزيز السلام والعدالة أحد الأهداف العالمية التي تشكل خطة التنمية المستدامة. وقد ازدادت تحديات نزع السلاح والأمن الدولي تعقيدا وتشابكا وتؤثر سلبا على التنمية في البلد والمنطقة والعالم بأسره. وعلينا أن نتعلم العمل المتعدد الأطراف لإيجاد عالم أكثر أمنا لضمان التنمية من خلال ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تسهم جهودنا الجماعية هنا في اللجنة الأولى في تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتأمين السلام والأمن الدوليين من خلال المراقبة الفعالة للأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد بوا – كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية) : أود، باسم وفد كوت ديفوار، أن أعرب عن تهانئي لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بصورة رائعة لرئاسة اللجنة. وإنني على اقتناع بأن قيادتكم ستسهم إسهاما قيما في عملنا. كما أود أن أعرب عن تقديري الكبير لسلفكم ولفريقه، الذي مكنتنا روح الانفتاح التي تمتع بها خلال الدورة التاسعة والستين من إتمام عملنا بنجاح.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (A/C.1/70/PV.2).

تولت السيدة ستوييفا (بلغاريا) رئاسة الجلسة.

وتتميز هذه الدورة السبعين للأمم المتحدة بوجود خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/ ٧٠) – التي ترمي إلى توطيد أسس التنمية الشاملة للجميع وتحقيق عالم أفضل بحلول عام ٢٠٣٠، استنادا إلى الأولويات التالية: التنمية، والبيئة، والسلام، والأمن. بيد أن سباق التسلح، وانتشار الأسلحة النووية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، التي أسفرت عواقبها عن نزاعات من جميع الأنواع، فضلا عن الإرهاب، تمثل تهديدات حقيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل النهوض بالبشرية. وهذا هو السبب في أن دور منظمتنا أساسي وأن برنامج إصلاحات الأمم المتحدة، الجارية الآن لسنوات عديدة، إنما يجب أن يساهم في تشكيل مخطط لمجتمع دولي أكثر عدلا يهدف بحزم إلى إحراز تقدم ومكافحة التهديد الذي تشكله الأسلحة على نحو فعال.

وتدعو ظاهرة الإرهاب – التي يعد الوجود الهائل للأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية هو إحدى عواقبها المدمرة – إلى مزيد من اليقظة والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وفي الواقع، فإن تصرفات جماعة بوكو حرام، التي أصبحت الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، تقوض التنمية في منطقتنا بصورة خطيرة ويمكن، في الأجل الطويل، أن تنال من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا للتهديدات التي تفرضها الجماعات الإرهابية العاملة في مالي، فقد اعتمدت السلطات الإيفوارية تدابير ترمي إلى تعزيز الأمن في المنطقة الحدودية. وفي ٣ حزيران /يونيه، سنت الحكومة قانونا يهدف إلى مكافحة الإرهاب مكافحة فعالة. وفي هذا الصدد، تعتزم حكومة كوت ديفوار التعاون الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة والإنتربول من أجل وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويجب أن يشكل نزع السلاح في جميع جوانبه أولوية بالنسبة لدولنا. ويجب أن يستمر تحقيق نزع السلاح النووي. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي تشعر بالقلق إزاء عدم

التوصل لاتفاق في مؤتمر نزع السلاح. كما نرى أنه ينبغي السماح بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صدقت عليها ١٦٤ دولة بالفعل، حيز النفاذ، حيث إن فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في عام ٢٠١٥، يتطلب من الجميع إظهار مرونة أكبر في الدفاع عن مصالحنا.

وترى كوت ديفوار أنه يجب على الأمم المتحدة ضمان التنفيذ الدقيق للأبعاد الثلاثة للمعاهدة، وهي: نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نشجع على إبرام اتفاقية عامة بشأن نزع السلاح، فضلا عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مثل التي في أفريقيا، التي أنشئت بناء على طلب البلدان الأفريقية، التي اختارت في عام ٢٠٠٩ من أجل منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبشأن هذه النقطة الأخيرة، يحث وفد بلدي دول منطقة الشرق الأوسط على مواصلة المفاوضات. وعلاوة على ذلك، يأمل بلدي في أن يتمكن عدد أكبر من البلدان من الاستفادة من المزايا المرتبطة بالاستخدام المدني للطاقة النووية، ولا سيما في مجالات الزراعة والصحة. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتزم كوت ديفوار زيادة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تتفق كوت ديفوار مع التعهد الذي قطعته النمسا، والذي يوجه انتباه الجميع نحو الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وتؤيد أي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويتطلب استخدام التكنولوجيات الجديدة في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل البوليمرات والتكنولوجيا الثلاثية الأبعاد، المزيد من اليقظة من جانب الدول، لا سيما فيما يتعلق بوسم الأسلحة وتعقبها في عملية الإنتاج. وبغية تهيئة بيئة أكثر أمنا، فقد شرع بلدي – بمساعدة الشركاء في التنمية، ولا سيما اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – في التأكد من وسم جميع الأسلحة التي تحتفظ بها قوات الدفاع والأمن. ونؤيد أيضا نقل التكنولوجيا والمعدات اللازمة لوسم الأسلحة وتعقبها بغية تلبية الطلبات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة في صنع الأسلحة. وفي هذا الصدد، فقد زادت كوت ديفوار من تعاونها مع ليبريا، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والقوات الفرنسية من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على طول حدودها الغربية. وقد أتت الأهمية التي يعلقها بلدي على هذه المسألة هذه السنة من التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، التي تشكل صكا قانونيا لا غنى عنه في هذا المجال.

وبينما نقر بأن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة – التي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها – هو صون السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري ألا تخيب آمال شعوبنا، التي تكمن آمالها في الطابع البناء لمناقشاتنا والتي يتمثل هدفها الوحيد في إنقاذ هذا العالم، حيث ينبغي أن تكون ثقافة السلام والأمن والتنمية هي عقيدتنا الوحيدة.

السيد خيمينيث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يهنئ وفد نيكاراغوا الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونتمنى لهم كل النجاح في توجيه عمل اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/70/PV.2) وممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/C.1/70/PV.4).

تتزامن هذه المناقشة مع الذكرى السنوية السبعين للكسوف النووي – أحد أحلك أيام البشرية – عندما استخدمت القنابل النووية ضد اليابان. وينبغي لذلك ألا يتكرر أبدا. ويشهد ضحايا هيروشيما وناغازاكي على الآثار الإنسانية التي عانوها ولا يزالون يعانوها جراء تلك الاعتداءات اللاإنسانية. وتدين

نيكاراغوا استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه. ومن واجب آلية نزع السلاح تجنب كارثة إنسانية أخرى.

لقد أعربت نيكاراغوا للمجتمع الدولي عن الأهمية التي توليها للتحرك نحو نزع السلاح الكامل والتام الذي لا يشمل الأسلحة النووية فحسب، ولكن أيضا الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي يخالف استخدامها المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. إن من غير المبرر وغير المقبول أننا – مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، خطة التنمية الجديدة للسنوات ال ١٥ المقبلة التي اتفق عليها مؤخرا رؤساء دولنا – ما زلنا نعيش في عالم ينفق أكثر على تطوير وتحديث واختبار جميع أنواع الأسلحة، وأقل من أجل النهوض بالحياة والتنمية البشرية. فبينما يعاني الملايين من الناس من آثار الأزمات الاقتصادية أو الفقر أو الجوع أو المرض، تتزايد النفقات العسكرية في العالم بطريقة مذهلة. وإذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة معا، فلا بد لنا من إنهاء هذا الاتجاه المدمر وتوجيه جهودنا صوب تنمية شعوبنا.

إن حاجتنا الملحة وأولوياتنا هي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونشيد ونحتفل، في ذلك السياق، بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبمبادرات جميع الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى التي ساهمت في تحقيق تلك الغاية. ونرحب بالقرار ٥٨/٦٩ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، الذي يتيح لنا خريطة طريق يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. ومن الضروري أن نتخذ خطوات ملموسة ونشرع في مفاوضات حول إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تقودنا إلى الحظر الكامل على تلك الأسلحة.

ونؤيد الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للشواغل الإنسانية في المناقشة بشأن الأسلحة النووية. ونرحب، في ذلك السياق، بالمؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودة في أوسلو، ونايايريت، وفيينا، على التوالي. ونؤيد بقوة الدعوة الصادرة عن المؤتمر إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. ونشيد ونرحب بالاتفاق بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران، التي تسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتعرب نيكاراغوا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن أسفها لأن بعض البلدان عرقلت توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن الوثيقة لا تفي بتوقعاتنا تماما، كنا على استعداد لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. إن فشل المؤتمر قد قوض جهود تعددية الأطراف وآلية نزع السلاح، التي تسعى إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وأضر بمصداقيتها.

وتؤمن نيكاراغوا إيمانا راسخا بأنه، من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يمكن تعزيز نظام عدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين، مما يسهم إسهاما هاما في تحقيق نزع السلاح النووي. ويأسف بلدي، في ذلك الصدد، على عدم الامتثال للاتفاق بشأن عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعيد التأكيد على أن عقد ذلك المؤتمر جزء هام ولا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ومن ثم فإننا نحث الأطراف على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

إن نيكاراغوا تحترم الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في إجراء البحوث والمشاركة في إنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية من دون تمييز، تمشيا مع معاهدة عدم الانتشار. ويحتاج المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الدول النووية الفوري لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر تطلعات العديد إلى مفاوضات تفضي إلى صك عالمي ملزم قانونا غير مشروط بشأن ضمانات أمنية لجميع الدول غير النووية من أجل تحقيق القضاء التام على هذا النوع من الأسلحة، بصرف النظر عن فئته أو موقعه الجغرافي. وينبغي للصك أن يأخذ في الاعتبار فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما إننا نؤيد المفاوضات بشأن معاهدة تحظر سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن بلدنا جزء من المبادرة الإقليمية الأولى من نوعها التي أعلنت منطقة مكتظة بالسكان في العالم بأكملها منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. كما نرحب بالإعلان التاريخي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي حدث في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كوبا، الذي يهدف إلى القضاء التام على التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في منطقتنا. وهو يتضمن التزام دول المنطقة القوي بنزع السلاح النووي باعتباره هدفا ذا أولوية.

وقد نادينا، في ذلك الصدد، بالموافقة على القرارات والإعلانات الصادرة بشأن هذا الموضوع وتقييمها والنظر فيها بغية إحراز تقدم في الحد من سباق التسلح وفي البحث عن تدابير تؤدي إلى إزالة كاملة للأسلحة النووية تحت نظام مراقبة شفاف وفعال. ونكرر أن الإنهاء الفوري للتجارب النووية هو أنجع وسيلة لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فالعواقب الوخيمة على البشر والبيئة بسبب إجراء ٢ ٠٠٠ تجربة نووية أو نحوها منذ عام ١٩٤٥ لا تزال تواجه الناس في مختلف أنحاء العالم.

وندين كل استخدام للأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ونحن ملتزمون التزاما قويا باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبالامتثال الدقيق لأحكامها. ونشيد بالإرادة السياسية التي أبدتها حكومة الجمهورية العربية السورية في التقيد باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبتعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما مكن من النجاح في تدمير جميع أسلحة ذلك البلد الكيميائية ومن أن يمتثل لخطة عمل بشكل استثنائي وفي ظروف استثنائية.

وقد التزم بلدي بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة واتخذ التدابير ذات الصلة بذلك. وقد أدرجنا تشريعات دولية، كبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، من خلال القانون الخاص رقم ٥١٠ بشأن مراقبة وضبط الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. وبذلك تبدأ مرحلة جديدة تتضمن خطة دقيقة وصارمة لمراقبة وتسجيل الأسلحة النارية في حوزة المدنيين، فضلا عن مصادرة أسلحة الحرب. وقد مكنتنا تلك العناصر من تعزيز مستوى الأمن في بلدنا، وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

ولهذا فإن نيكاراغوا – وفقا لدراسات مختلفة أجرتها الأمم المتحدة – واحدة من ستة بلدان بها أفضل مؤشر للأمن المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي البلد الأكثر أمانا في أمريكا الوسطى. وتسلط تلك الدراسات الضوء على حقيقة أن معدل جرائم القتل هو ٨,٧ لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. ونؤكد مجددا أن المساعدة والتعاون الدوليين ضروريان من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل الأمم المتحدة. كما ترحب نيكاراغوا أيضا بترسيخ أمريكا الوسطى كمنطقة خالية من الألغام والذخائر العنقودية، مما يدل على التزام منطقتنا بنزع السلاح.

وترى نيكاراغوا أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة يجب أن يكون متوافقا تماما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني ومبادئهما. ولهذا السبب، نعرب عن قلقنا العميق إزاء قيام أفراد ومنظمات ودول بحجب نظم معلومات دول أخرى والاستخدام غير المشروع لها بغية مهاجمة بلدان ثالثة وبلدان نامية، ونرفض ذلك تماما.

وختاما، فقد قيل الكثير عن الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، لم نتمكن من حل المشكلة الحقيقية، وهي الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لتوجيه عملنا خلال هذه الدورة. ووفد بلدي ملتزم تماما بإنجاز عمل اللجنة بنجاح، ويؤكد للأعضاء دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتؤيد جمهورية أفغانستان الإسلامية تأييدا كاملا البيان الذي أُدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/70/PV.2). غير أنني أود أن أوجه الانتباه إلى بعض النقاط المحددة بصفتي الوطنية.

على نحو ما أظهر التاريخ مرارا، فإن القرارات السياسية تترتب عليها أسوأ العواقب عندما تصدر من جانب واحد، أو دون تشاور، أو دون مراعاة احتياجات جميع الجهات المعنية. ولهذا السبب، فإن أفغانستان تود أن تؤكد مجددا التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف باعتبارها مبدأ حاسما للمضي قدما في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي. ولن يمكننا تحقيق أهداف تحديد الأسلحة وتخفيض الأسلحة ونزع السلاح والإزالة الكاملة لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية إلا إذا أظهرت جميع الأطراف الإرادة السياسية. وفي هذا السياق، نرحب بالنجاح في التوصل لاتفاق بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الخمسة زائدا واحدا، الأمر الذي من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها. وللمضي قدما، سيكون من الضروري أن تفي الأطراف المعنية بالتزاماتها بتنفيذ الاتفاق. ولن نتمكن من بلوغ هدفنا الجماعي المنشود المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال إرادة سياسية جماعية قوية.

وتؤيد أفغانستان تأييدا قويا ومستمرا جميع المبادرات في مجال نزع السلاح النووي. وعلى هذا النحو، فإن أفغانستان طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن العديد من المعاهدات الأخرى التي تدعو إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الاستفادة الكاملة من تلك الآليات الدولية القائمة هو الضمان الوحيد لتحقيق الأمن في عالمنا، وتتطلب هذه الاستفادة انضماما عالميا إليها. ولا تقف أفغانستان وحدها في حث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية في التوقيع على جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار والتصديق عليها ودعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز أهدافها بصورة نشطة.

ويعبر الفشل في الاتفاق على وثيقة ختامية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عن الحاجة الماسة على نحو متزايد إلى مزيد من الإجراءات الفعالة والقيادة من جانب الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. وتتمحور الانقسامات بين هذه الدول حول عدد من المسائل العاجلة التي توجد لها، في رأينا، حلول واضحة. وينبغي أن يكون هذا الواقع المقلق بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولي ليجدد التزاماته ويحول الكلمات إلى أفعال. وبنفس الطريقة، نود أن نعرب عن خيبة أملنا القوية جراء الفشل المستمر في عقد مؤتمر لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وبما أن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط تهدد بالامتداد إلى المناطق المجاورة، تود أفغانستان أن تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي لمنع الكارثة الإنسانية والسياسية التي تلوح في الأفق والتغلب على حالة الجمود الدبلوماسي.

وأفغانستان تشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر الإنسانية الناجمة عن استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها، عن قصد أو عن غير قصد. ولهذا السبب، نرحب بالوثيقة الختامية لآخر مؤتمر دولي معني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والذي عقد في عام ٢٠١٥، والتي تسلم بأن القضاء التام على جميع الأسلحة النووية هو الضمانة الأكيدة الوحيدة ضد حدوث تفجيرات نووية. وعلى الرغم من هذا الفهم الجماعي، لم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما كافيا في الوفاء بالتزاماتها بإزالة مخزوناتها النووية، ونحن نردد الدعوات الموجهة إلى تلك الدول لإلغاء مذاهبها النووية الخطيرة، التي تشمل ممارسة تحديد أو تحديث المخزونات النووية القائمة وما يتصل بها من مرافق واستخدام الوجود العالمي للأسلحة النووية كذريعة للحفاظ على مخزوناتها أو زيادتها.

لقد تسبب النزاع المستمر في حدوث أحد أكثر التطورات دمارا في أفغانستان. ولإيجاد حل للنزاع المستمر في أفغانستان، لا بد من إنهاء الاتجار الهائل غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على طول حدودنا الجنوبية والشرقية – خط دوراند – والذي مكن الإرهابيين والمتطرفين من التسبب في معاناة هائلة للشعب الأفغاني على مدى عقود. ونحن ندعم برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ولكننا نرى أنه يجب أن يقترن بفهم أعمق للحقائق المعقدة على أرض الواقع ومتابعة أوثق لتنفيذه وإدماجه في ولاية معاهدة تجارة الأسلحة. كما أننا نشعر بالامتنان إزاء التوصيات التي قدمها الاجتماع المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين بشأن الأسلحة الصغيرة في عام ٢٠١٥، والرؤى المتبصرة للخبراء بشأن التطورات والاحتياجات الناشئة لبرنامج العمل، بما في ذلك الحاجة إلى وضع اعتبارات جديدة في ضوء تطور التكنولوجيات الحديثة وأهمية وسم الأسلحة لأغراض التعقب.

وتركت الحروب الوحشية على مدى العقود القليلة الماضية أفغانستان بلدا يعج بالألغام، مما أودى بحياة مئات الآلاف من المدنيين. ولا نزال نمثل أحد أكثر البلدان المُلغمة في العالم، بالرغم من تطهير ما يزيد على ٨٠ في المائة من حقول الألغام بفضل الجهود الدولية. وفي عام ٢٠١٤، بلغ متوسط القتلى أو المصابين من المدنيين شهريا ٣٨ مدنيا، ولا يزال ما يقرب من مليون أفغاني يعيشون في حدود ٥٠٠ متر من الألغام الأرضية. كما أن استمرار وجود حقول الألغام يفرض تهديدا على عملية التنمية في أفغانستان، حيث أنه يؤخر تشييد مشاريع البنية التحتية الوطنية حتى يتم تطهير حقول الألغام.

ويجري استخدام الألغام المضادة للأفراد في أفغانستان بحرية لصالح الإرهابيين الوحشيين، الذين لا يأبهون للأطفال

الذين يشوهونهم أو الحياة التي يدمرونها أو البلد الذي يخربونه. ولهذا السبب، فإن عمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، التي نقلت المسؤولية الكاملة عن الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحكومة الأفغانية في عام ٢٠١٢، يمثل أمرا بالغ الأهمية. وعلى الرغم من أن برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان حقق نتائج ممتازة، فإن تخفيض التمويل يهدد الهدف الذي حددناه تماشيا مع معاهدة أوتاوا لتخليص أفغانستان تماما من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، نشكر الدول الأعضاء على التبرعات السخية التي تقدمها إلى الدائرة، فهي معونة لا تقدر بثمن لتحقيق أهدافنا ولكنها، للأسف، لا تزال أقل عن المطلوب.

ونتطلع إلى الاختتام الناجح للاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونحن ملتزمون بالتحقيق الكامل للأهداف المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية، الذي عقد في مابوتو.

وأخيرا، تشعر أفغانستان ببالغ القلق حيال استمرار وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع أرجاء العالم. فالأجهزة المتفجرة المرتجلة مسؤولة عن إيقاع الخسائر في صفوف المدنيين كل عام؛ وأصبحت الأسلحة الرئيسية للجماعات المسلحة من غير الدول في العديد من النزاعات. وتأثيرها عميق على أمن الدول واستقرارها، لأنها لا تلحق الضرر بالتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأي بلد فحسب، بل تمنع أيضا المعونة الإنسانية اللازمة من الوصول إلى المناطق المنكوبة. وبسبب عدم اتخاذ نهج شامل ومنتظم نحو مكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهي أسلحة بسيطة نسبيا من حيث صنعها واقتنائها ونقلها، ندعو إلى إنشاء آلية دولية تسعى للقضاء على استحداث الأجهزة المتفجرة المرتجلة وانتشارها. ولذلك يقدم وفد بلدي مشروع قرار في هذه الدورة للجنة الأولى. ويتضمن مشروع القرار، في جملة أمور، جمع البيانات بشكل مستمر، وإذكاء الوعي، وتنظيم العناصر وتقديم المساعدة التقنية والتعاون الدوليين ومساعدة الضحايا. وفي ذلك الصدد، عقدنا المشاورات غير الرسمية الأولى مع الدول الأعضاء، ويسعى وفد بلدي لتعزيز التعاون والدعم الكاملين للجنة لكي يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا هذا العام نشاطر مسؤولية خاصة للاحتفال بالذكرى السبعين للهجوم الذري على ناغازاكي وهيروشيما الذي أودى بحياة الكثيرين وبدد الآمال عبر الأجيال. ويتيح إحياء ذكرى تلك الكارثة فرصة وافية لتذكير أنفسنا بالعواقب الإنسانية الوخيمة للأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، أيد وفد بلدي المبادرة النمساوية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد هذا العام.

ويشير وفد بلدي مع الأسف إلى أنه، بالرغم من العديد من التطورات الإيجابية في أعمال الدبلوماسية الدولية من أجل نزع الأسلحة النووية، لا نزال نواجه تهديدات للأمن البشري واستدامة نطاق مماثل لما واجهه الجيل السابق لنا. ويزيد مناخ الإرهاب العالمي والإقليمي من إلحاح الدعوة إلى نزع السلاح النووي، فضلا عن تحديد الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد دي أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نزجي تهانينا للرئيس ولمكتب اللجنة الأولى على انتخابهم.

وتؤيد البرازيل البيان الذي أدلى بهم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/C.1/70/PV.2).

وسعى أول قرار اتخذته الجمعية العامة في تاريخها لإزالة الأسلحة النووية (القرار ١/١). وفي ذلك الوقت، كما هو

الحال الآن، اعتبر وجود أسلحة الدمار الشامل مع آثارها الكارثية والعشوائية، مجافيا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبعد سبعين عاما، فإن آلاف الأسلحة النووية تملأ ترسانات العديد من البلدان. وهي لا تزال تشكل تهديدا مستمرا للحياة على الكوكب.

وفي الآونة الأخيرة أبرزت تلك الحالة غير المقبولة مرة أخرى. وسلط المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية ضوءا جديدا على الفجوة التي يلزم سدها من أجل حظر الأسلحة النووية وإزالتها. ويؤيد بلدي، البرازيل، التعهد الإنساني، تمشيا مع موقفه الطويل الأمد الذي مفاده أن إحراز التقدم في نزع السلاح النووي أمر ملح وضروري.

ويتعرض نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، الذي تشكل فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركن الأساسي، لضغط متزايد يؤدي إلى تفاقمه فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية. ويبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الأعضاء في التحالفات النووية عازمة على الاعتماد على تلك الأسلحة إلى أجل غير مسمى. ويؤدي ذلك إلى تقويض مصداقية المعاهدة ومصداقية الاتفاقات التي أبرمت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

ويكمن العامل الرئيسي لاستدامة نظام معاهدة عدم الانتشار في الحد من دوافع الانتشار وحوافزه. فالتركيز على عدم الانتشار وحده – وكأن ذلك يمكن فصله عن إحراز التقدم في نزع السلاح النووي – لا يفتقر إلى التوازن فحسب، ولكنه أيضا غير فعال.

والإستجابة الصحيحة لتلك هي البداية الملحة للمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، على نحو ما كلفت به المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن ذلك أيضا أن يعبر تعبيرا ملموسا عن الالتزام القاطع بإزالة الأسلحة النووية الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

فاستمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح أمر يدعو إلى الأسف. ونشيد بأعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي عقده الأمين العام لتقديم توصيات بشأن جوانب معاهدة بشأن المواد الانشطارية (A/70/81) ونأمل أن تساعد استنتاجات الفريق مؤتمر نزع السلاح على الموافقة على برنامج عمل يشمل المسائل الأساسية الأربع للمؤتمر. بيد أنه، إذا تعذر ذلك، يمكن وينبغي أن تحال المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي إلى المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتؤيد البرازيل الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشجيع المزيد من الضمانات الأكثر كفاءة وفعالية، بما يتفق تماما مع الصكوك القانونية ذات الصلة التي أبرمتها الدول الأعضاء مع الوكالة. وجدد المؤتمر العام للوكالة، على السواء في عام ٢٠١٤ ومرة أخرى هذا العام، التأكيد على الضمانات الهامة لتوجيه تنفيذ ما يسمى بمفهوم الضمانات على مستوى الدولة. ونتطلع إلى رؤية كيفية تنسيق أمانة الوكالة مع الدول الأعضاء في وضع نهج للضمانات على مستوى فرادى الدول وتنفيذ هذه النهج.

وأكدت البرازيل دائما على أنه لا يوجد بديل عن التوصل إلى حل دبلوماسي عن طريق التفاوض للمسائل المتصلة ببرنامج إيران النووي. وكانت خطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفقت عليها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث في تموز/يوليه الماضي بمثابة إثبات لجدوى الدبلوماسية. وتشيد البرازيل مرة أخرى بالأطراف على ما بذلته من جهود. والآن ستكتسي الإرادة السياسية التي أبدتها جميع الأطراف طوال المفاوضات أهمية بالغة لتنفيذ الاتفاق.

ونعتقد أيضا أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد يكون لها تأثير إيجابي على البيئة الأمنية الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط. فهي إلى جانب المعالجة الناجحة للملف الكيميائي السوري، توفر الزخم الذي تمس الحاجة إليه لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في المنطقة.

ومما يدعو إلى بالغ الأسف فشل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة والأمتثال للالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ولا يمكن ترك تلك المسألة في حالة من الإهمال. ولا يزال قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ساري المفعول، ولا يمكن فصله عن المعاهدة. وتناشد البرازيل جميع أصحاب المصلحة المعنيين تكثيف جهودهم من أجل الوفاء بما قطع من التزامات.

ويشكل تدمير الأسلحة الكيميائية الذي أعلنته سوريا تطورا هاما ولكن طغى عليه الاستخدام المتكرر للمواد الكيميائية، مثل غاز الكلور، باعتبارها سلاحا في الشرق الأوسط. وبغض النظر عن هوية مرتكبيها، فإن تلك الأعمال تدعو إلى الاستياء ومسألة مثيرة للقلق البالغ وتستحق اتخاذ موقف موحد من جانب المجتمع الدولي. وتعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مثالا يحتذى في تجسيد جهود المجتمع الدولي المستمرة لبناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال يتعين تحقيق الإنجازات الإيجابية لنظام الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالفئات الأخرى لأسلحة الدمار الشامل. وفي حالة اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤيد البرازيل استئناف المفاوضات بشأن وضع نظام للتحقق ملزم قانونا وفعال.

ولا يتفق تسليح الفضاء الخارجي مع استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. والبرازيل ملتزمة بتعزيز الإطار القانوني المتعدد الأطراف المتعلق بالحفاظ على بيئة سلمية ومأمونة وآمنة في الفضاء الخارجي، وفي عام ٢٠١٤، شاركت البرازيل في إعداد القرار ٦٩/٣٢، المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“.

ومع أن الالتزامات السياسية والترتيبات الطوعية موضع ترحاب، فإنها لا يمكن أن تحل محل التدابير الملزمة قانونا التي تفرض التزامات ثابتة وطويلة الأجل على جميع الدول. ويمثل الاقتراح المنقح بشأن عقد معاهدة لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي المقدم من روسيا والصين تطورا إيجابيا على أمل بدء المفاوضات.

وتؤيد البرازيل تعزيز القواعد المتعددة الأطراف والمبادئ المنطبقة على سلوك الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

بيد أن ذلك لا يمكن أن يحدث على حساب التدفق الحر للمعلومات، واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية.

يجب أن يسترشد سلوك الدول في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن تدابير بناء الثقة وزيادة المساعدة والتعاون الدوليين تشكل خطوات هامة صوب تحقيق بيئة مفتوحة وآمنة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن الوصول إليها.

بعد أربع دورات شاملة، وتبادل متعمق للآراء بشأن التطورات في هذا المجال، أُنشئ فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بموجب القرار ٢٤٣/٦٨ الذي اعتمد بتوافق الآراء التقرير (see A/70/174)، وعمل على تعزيز المناقشة المتعلقة بالجوانب الهامة المتصلة بأنشطة الفضاء الإلكتروني. وتشرفت البرازيل برئاسة الفريق وتتطلع إلى مواصلة النقاش بشأن المسألة.

سجلت معاهدة تجارة الأسلحة فتحا جديدا للمجتمع الدولي. وقد وقعت البرازيل على المعاهدة في اليوم الأول الذي فُتِح فيه باب التوقيع عليها. على الرغم من أن الضرورة ستقتضي بضع تغييرات في القوانين الداخلية بعد التصديق، أخذت البرازيل بنظام مراقبة الصادرات الوطنية الذي يتوافق إلى حد كبير مع التزامات المعاهدة. وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة لا يزال أحد أكبر الأولويات. وانضمام البلدان، ولا سيما البلدان المصدرة الرئيسية للأسلحة، أمر هام لتحاشي استمرار الآثار السلبية لعدم تنظيم الاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي. إن نجاح المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة يبين أن الجمعية العامة، بفضل عضويتها العالمية والنظام الداخلي، يمكنها أن تضطلع بدور قيادي في إطلاق عمليات تعتبر مستعصية بخلاف ذلك.

إن البرازيل، إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، تؤيد المقترحات المتعلقة بتعزيز الدور الذي ستضطلع به اللجنة الأولى في الدفع قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي، ولا سيما من خلال إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لوضع تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي. ينبغي أن يكون الهدف النهائي لهذا الفريق اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية مع أطر زمنية متفق عليها وشفافة وإزالة جميع الترسانات النووية على نحو قابل للتحقق ولا رجعة فيه.

قبل بضعة أسابيع، أعلن قداسة البابا فرانسيس في قاعة الجمعية العامة أن:

> ”نظام الأخلاقيات والقوانين القائم على التهديد بالدمار المتبادل، وإمكانية القضاء على البشرية بأسرها، يشكل تناقضا من حيث المفهوم وإهانة لكامل بنيان الأمم المتّحدة التي ستتحوّل إلى مجموعة من الأمم يوحدها الخوف وانعدام الثقة.“ (A/70/PV.3، صفحة ٧)

إن الاستحسان المدوي الذي تلا تلك الجملة كان أبلغ رد فعل من جانب الحضور. وبيّن أنه، بصرف النظر عن الانتماء الديني، فإن البابا فرانسيس قد فسر الإرادة العامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فلنعمل من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية دون مزيد من التأخير.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن أتقدم بأحر التهانئ إلى الرئيس ومكتب اللجنة على انتخابهم خلال هذه الدورة. أود أن أؤكد لك أيتها السيدة الرئيسة بالنيابة دعمنا وتأييدنا الكامل لك في اضطلاعك بواجبك.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2). إلا أنني أود أن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الإنمائي، الرامية إلى كفالة عيش البشرية جمعاء في سلام والعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي. إن نزع السلاح وعدم الانتشار يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة التي يجب أن تدعمها جميع الدول الأعضاء من أجل صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة الأولى.

إن وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الرأي القائل بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن بشكل كامل عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها

إلا بالقضاء قضاء مبرما على هذه الأسلحة. لذلك نرحب بعقد جلسة للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وبالمؤتمر التاسع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي يهدف إلى تعزيز وعي الجماهير وزيادة التثقيف بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية.

نحن جميعا ندرك جيدا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد اضطلعت بدور هام في ميدان نزع السلاح النووي. والركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي المحددة بوضوح وهي: عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ينبغي أن تخدم مصلحة المجتمع الدولي على أفضل وجه. ويفترض أن تنفذ هذه الركائز الثلاث بالتساوي. ومع ذلك، لا تزال توجد حالة تضارب حيث لم يتم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. تأسف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أسفا عميقا لعدم تمكن المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ٢٠١٥، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية الهامة جدا التي تحدد إجراءات ملموسة ومحددة الآجال من أجل نزع السلاح النووي.

ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالخاتمة الناجحة للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية، ومجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن + ألمانيا، مما أدى إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه. ونأمل أن يتم تنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا وبحسن نية.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدعوة إلى عقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو، ونايايريت وفيينا، ومؤتمر المائدة المستديرة الإقليمي التاسع في بانكوك بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وآفاق التوصل إلى معاهدة للحظر.

تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية بدء نفاذ الحظر الشامل للتجارب النووية التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من مرور ١٨ عاما على فتح باب التوقيع عليها، لا تزال المعاهدة غير فعالة. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة للبشرية. ولذلك من واجب المجتمع الدولي ضمان بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن، ونأمل من تلك البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢.

ساهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد من جديد أنه من الضروري أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذه المناطق وأن تقدم ضمانات غير مشروطة لجميع الدول في هذه المناطق ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. كما نود أن نكرر التشديد على أهمية التفعيل الكامل لمعاهدة بانكوك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول الملحق بها.

تسلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، والأمان النووي والضمانات النووية. من الجدير بالذكر أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد استكملت العملية الداخلية ووقعت

على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

على الرغم من أن حرب الهند الصينية قد وضعت أوزارها قبل أربعة عقود، لا يزال إرث الحرب يشكل عقبات خطيرة أمام التنمية الوطنية، لا سيما في الإنتاج الزراعي، وسبل عيش الناس وتطوير البنى التحتية، فضلا عن غيرها من المشاريع الاستثمارية في المناطق الملوثة بالذخائر غير المنفجرة في معظم مقاطعات البلد. إن إزالة الذخائر غير المنفجرة ستستغرق وقتا طويلا وستتطلب كميات ضخمة من الموارد. ولمعالجة الأثر الشديد الذي ينشأ عن الذخائر غير المنفجرة، ما برحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعمل بهمة على تعزيز اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية للحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا في الجنس البشري. انعقد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية في كرواتيا في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بهدف تقييم التقدم المحرز وجوانب القصور في تنفيذ الاتفاقية. تغتنم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه الفرصة لحض البلدان التي لم تصبح أطرافا بعد في اتفاقية الذخائر العنقودية على الانضمام إلى تلك الاتفاقية العالمية.

في الوقت نفسه، نشجع أيضا البلدان الصديقة والمنظمات الدولية على مواصلة تقديم التمويل والدعم التقني للجهود التي نبذلها لإزالة الذخائر غير المنفجرة في المناطق الملوثة بها. ونتطلع إلى الاجتماع السادس للدول الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠١٦.

وقد تقدمت حتى الآن، عمليات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بوتيرة بطيئة للغاية. وارتفع الإنفاق على التسلح ارتفاعا هائلا، بينما تعاني الشعوب من الفقر المدقع. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على ضرورة توفر إرادة سياسية قوية وبذل جهود جماعية للتغلب على هذا المأزق الصعب، وإعادة التأكيد على النهج المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلد صغير محدود الموارد، فإنها طرف في عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وتلتزم التزاما كاملا بالوفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدات. وتؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إيماناً راسخا بأنه لا غنى عن إرادة الدول الأعضاء السياسية ومرونتها، لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن التغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي جراء الأسلحة النووية. وينبغي لكل بلد بذل المزيد من الجهود، للعمل معا عن كثب من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بحيث يمكن للعالم أن يكون في مأمن من الخوف من التهديدات التي تشكلها جميع أنواع الأسلحة. ولذلك، سيواصل وفد بلدي الإسهام بشكل بناء في أعمال هذه اللجنة.

السيد تورو – كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئك، سيدتي الرئيسة بالنيابة، على انتخابك، وأتمنى لك كل النجاح في عملك. كما نود الإعراب عن تهانينا لسفير جامايكا كورتني راتري على عمله الممتاز كرئيس للجنة في الدورة السابقة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/C.1/70/PV.2).

وتؤكد فنزويلا مجددا دعوتها إلى تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز أو معايير مزدوجة. وتولي فنزويلا أهمية كبيرة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار

أسلحة الدمار الشامل. ونود أن نعرب عن التزامنا الكامل بتعزيز النظام الدولي في تلك المجالات، مع الامتثال للالتزامات المنبثقة عن تلك الصكوك الملزمة قانونا. وعلى الرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥ لم يصدر وثيقة ختامية، نظرا لرفض ثلاث دول المضي قدما بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فنحن مقتنعون بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ثابتا في تعزيز نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط على أساس اتفاقات تبرم بحرية بين الدول. ومن شأن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تمشيا مع مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، أن يشكل خطوة إيجابية للغاية من أجل الإسهام في إحلال السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية الرامية إلى عقد هذا المؤتمر بدون تأخير.

ويرى بلدنا، بأن أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن القضاء عليها يشكل هدفا ذا أولوية بالنسبة للبشرية. وتعرب الدول الأعضاء في الجماعة عن بالغ القلق جراء الأثر الإنساني والعواقب العالمية الطويلة الأجل لأي استخدام عارض أو متعمد للأسلحة النووية. إننا نرحب بعقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو، ونايايريت في المكسيك، وفيينا لإسهامها في النقاش العالمي بشأن التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونذكّر بأن جميع بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اجتمعت في بيلين في كوستاريكا في عام ٢٠١٥، قد انضمت إلى التعهد الإنساني بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن فنزويلا تدافع عن الحق الثابت للدول في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية، واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة ٥ + ١. ونؤيد التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق التاريخي، الأمر الذي سيؤدي، في الأجل القصير، إلى الرفع الكامل لنظام الجزاءات المطبقة ضد ذلك البلد، فضلا عن التدابير القسرية الانفرادية وغير القانونية، التي فرضت على الدول الأخرى في علاقات تعاونها مع ذلك البلد. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام وإعمال الأحكام المعتمدة في ذلك الاتفاق الواسع النطاق. وتؤكد النتائج المحرزة أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا المأزق، وتثبت انتصار الدبلوماسية على الحرب، وتظهر بأنه عندما يكون هناك التزام بين الأطراف، فإن خطاب السلام والحوار هو الذي يعلو على خطاب المواجهة، الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة انعدام الثقة والمواجهة.

وتكرر فنزويلا إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بصرف النظر عمن يستخدمها أو وأين تستخدم، وتعرب عن التزامها الراسخ بالقضاء الكامل على تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، تشدد على ضرورة قيام جميع الدول بالانضمام إلى التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن فنزويلا تؤكد من جديد أهمية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، للجهود المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية، من أجل التصدي الفعلي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي له أثر سلبي على العديد من المناطق في العالم. إننا ندين

بشدة نقل بعض القوى للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأطراف من غير الدول، بوصف ذلك يشكل السبيل لإسقاط الحكومات وزعزعة استقرار المناطق في جميع أرجاء العالم.

وتشير التقديرات إلى أنه سيجري بحلول عام ٢٠٢٠ استثمار ما يزيد على ١١ بليون دولار في صناعة الطائرات المسيرة من دون طيار. وقد حصل أكثر من ٩٠ بلدا على طائرات مسيرة من دون طيار. إن استخدامها العشوائي ضد السكان المدنيين العزل، يقوض مصداقية المجتمع الدولي فيما يخص التمسك بمبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتدين فنزويلا استخدام الطائرات المسلحة من دون طيار للقيام بعمليات قتل خارج نطاق القضاء. وندعو إلى تنفيذ معايير القانون الدولي والشفافية التامة في استخدام هذه الأسلحة القاتلة. وينبغي لنا أن نتحرك صوب إنشاء نظام قانوني دولي ينظم استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار، وخصوصا بالنظر إلى السرعة والسهولة التي تتاح بها تلك الأسلحة للأطراف الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية على غرار تنظيم داعش.

وأخيرا، نشدد على ضرورة قيام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، مع كل ما يلزم من إرادة سياسية، بتناول مسائل ذات أولوية من قبيل التفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمان أمن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وإبرام اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي.

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئك، سيدتي الرئيسة بالنيابة وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة الهامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

ترتكز السياسة الخارجية لإريتريا وسياستها للأمن الوطني على ضمان النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة وإقامة جوار سلمي وقائم على التعاون. وتعتقد إريتريا أنه لا يمكن ضمان السلام والأمن الدوليين إلا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية عالمية مستقرة وشاملة للجميع مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزامات التعاهدية.

إن السلام والأمن مسؤولية عالمية مشتركة، وما من بلد يستطيع بمفرده تأمين حدوده من جميع أشكال التهديد. وأفضل سبيل لمعالجة الأمن الإقليمي والدولي وقضايا نزع السلاح هو من خلال إبرام صكوك شفافة وشاملة وغير تمييزية يجري التفاوض عليها في إطار متعدد الأطراف. وتعيد إريتريا تأكيد التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وينبغي أن يجبرنا مستقبلنا المشترك على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم جوهري في مسائل نزع السلاح.

إن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تؤرق منطقتنا – منطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر – بل وأجزاء كثيرة أخرى من العالم. ويؤجج حجم الأسلحة التي يجري تحويل وجهتها إلى التجارة غير المشروعة والجهات من غير الدول عدم الاستقرار والجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب إلى مستوى ينذر بالخطر. وتعتقد إريتريا أن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب – أكثر من أي شيء آخر – بذل جهود لتمكين الدول من تعزيز قدراتها على حماية أراضيها السيادية. فالقيود التي لا مبرر لها على القدرات الدفاعية للدول، مثل التدابير غير المبررة لحظر الأسلحة،

تقوض السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وهي تهيئ فرصا للمتطرفين والإرهابيين.

ومن شأن تعزيز القدرات المؤسسية للترتيبات الإقليمية أن تنهض حقا بهدف تنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يسهم في السلم والأمن الإقليميين. وستواصل إريتريا العمل عن كثب مع البلدان الشقيقة للمضي قدما بإعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي لعام ٢٠٠٠ وبعمل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومقره نيروبي لاجتثاث الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من القرن الأفريقي.

ما زالت الأسلحة النووية تشكل خطرا كبيرا على البشرية. وتعتقد إريتريا أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وانتشارها هو القضاء التام عليها. وتؤمن إريتريا بأن الضمانات السلبية الملزمة قانونا وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، تمثل جميعا خطوات حاسمة نحو نزع عام وشامل للسلاح النووي. وتؤيد إريتريا وصم الأسلحة النووية من خلال تسليط الضوء على آثارها الإنسانية، وتعرب عن قلقها إزاء فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في استيعاب ذلك التطور الإيجابي.

وفي الختام، أشدد على أن التجربة قد أثبتت أن الأسلحة لا تؤدي إلا إلى زيادة انعدام الأمن. ولذا، فإن نزع السلاح هو الأداة العملية الوحيدة لإيجاد كوكب أكثر أمنا. وتعتقد إريتريا أنه لا يمكن تحقيق الأمن الدولي والإقليمي إلا بالتسوية السلمية للنزاعات والتقيد بسيادة القانون والتعاون الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد، يتعين علينا ألا نكتفي بالتنظيمات ونزع السلاح وأن نعالج العوامل التي تسهم في تفاقم النزاعات، من قبيل التخلف وانعدام الأمن والدول الضعيفة والتدخل الأجنبي والاحتلال.

السيد العجمي (الكويت): يطيب لوفد بلدي في البداية أن يتقدم للرئيس ولباقي أعضاء المكتب بصادق التهنئة على انتخابهم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة السبعين للجمعية العامة، مؤكدا بأن خبرتهم وعطاءهم سيسهمان بالإيجاب في إنجاح أعمالها.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد سلطنة عمان بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2)

تجدد دولة الكويت التأكيد على مواقفها الدائمة والثابتة إزاء ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، والتي تأتي اتساقا مع مبادئ الأمم المتحدة ورسالتها السامية الرامية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والتي لن تتأتى في ظل وجود وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي يكفل استخدام الحد الأدنى منها زوال كافة مظاهر الحياة على الأرض. وفي هذا الصدد، أقدمت دولة الكويت على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بنزع السلاح كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى في طوائف متصلة بنزع السلاح.

ونؤكد على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل على الحد من مخاطر تلك الأسلحة، وعلى وجه الخصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل ركيزة للعمل المتعدد الأطراف لنزع السلاح والأمن الدولي، وكذلك على

ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع ركائز المعاهدة الثلاث، خاصة فيما يتعلق بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، اتساقا مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد دولة الكويت على أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد والمستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، كما تعيد التأكيد على محورية مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤكد أن حالة الجمود التي تعاني منها الآليات الدولية لنزع السلاح، كمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، التي دخلت في عقدها الثاني من العجز عن إحراز أي تقدم ملموس تجاه القضايا والمواضيع المدرجة على جداول أعمالها كانت بسبب غياب الإرادة السياسية لبعض الدول الأعضاء، مما يحتم على كافة الدول الأعضاء إيجاد طرق وأساليب تتعاطى مع التحديات المتزايدة.

جسد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في العديد من مناطق العالم جهدا استباقيا وخطوة حقيقية للوصول إلى تحقيق الرسالة السامية للأمم المتحدة في إيجاد عالم خال من تلك الأسلحة الفتاكة، إلا أن بعض مناطق العالم كمنطقة الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف نتيجة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وتجاهلها التام لكافة قرارات الشرعية الدولية بضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي ووجوب خضوع كافة منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة.

وفي هذا الصدد، واصلت إسرائيل سياسة التملص من التزاماتها النابعة من القرارات المتصلة بمؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، والتي أقرت بضرورة عقد مؤتمر في نهاية عام ٢٠١٢، والذي لم يعقد حتى الآن بسبب مبررات واهية وحجج غير واقعية ساقتها إسرائيل، مؤكدة بذلك نهجها الرافض للامتثال للإرادة الدولية والمصر على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز. وفي هذا المجال، تعرب دولة الكويت عن أسفها لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وفي هذا المقام، نطالب جميع الدول الأعضاء بأهمية توفر الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفي السياق الإقليمي ذي الصلة، ترحب دولة الكويت بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) والذي اعتمد فيه الاتفاق الشامل لخطة العمل المشتركة لمجموعة ٥+١ وإيران، والتي جاءت نتيجة للجهود الدبلوماسية الدولية. وتأمل دولة الكويت أن تواصل جمهورية إيران الإسلامية تعاونها وتنفيذها الكامل لخطة العمل المشتركة، وكذلك الالتزام بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتجاوب مع جهود دول المنطقة ومساعيها لإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يسهم إيجابا في إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتأمل دولة الكويت تأمل أن تواصل جمهورية إيران الإسلامية تعاونها وتنفيذها الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك الالتزام بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتجاوب مع جهود دول المنطقة ومساعيها لإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مما يسهم إيجابا في إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

ورغم حجم التحديات المتزايدة في الحقول المتصلة بنزع السلاح، إلا أن التقدم المحرز في بعض الميادين يبعث على الأمل في جدوى استمرار الجهود الدولية والإقليمية في السعي نحو خلق أطر قانونية تعالج الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأسلحة.

وفي هذا الإطار، ترحب دولة الكويت باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“ والذي تشدد فقراته العاملة على ضرورة البدء في مفاوضات لإقرار معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وكذلك على ضرورة بذل كافة الجهود لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ وتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفي الختام، يأمل وفد بلادي أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة، وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق الآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيدة لوبو خوارس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم، فضلا عن الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون – سو، على إحاطته الإعلامية إلى اللجنة الأولى.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/70/PV.4) والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، وما فتئنا – بصفتنا عضوا مؤسسا – نتابع عملها منذ البداية، وخصوصا في اللجنة الأولى. وللأسف، ما زلنا نرى تشريد أعداد هائلة من الأشخاص والسكان بسبب النزاعات التي تتسم بالعنف الشديد بالرغم من كل الإنجازات التي تحققت لمنع نشوب النزاعات. ويبدو أن الحروب التقليدية الكبرى قد ولّى أوانها، وذلك أمر حسن. ولكن ما يزال عدم الاستقرار السياسي والتطرف والإرهاب بمختلف مظاهره وغيره من أشكال العنف التي عززتها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تسبب الضرر لمجتمعاتنا على أساس يومي وتمثل تحديا لمؤسسات حكومتنا ونظامنا الديمقراطي. وعليه، فإننا نعتبر أن عمل لجنة نزع السلاح يوفر وسيلة مباشرة للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. ونود في ذلك الصدد، أن نشير إلى عدة نقاط هامة من وجهة نظر وفد بلدي.

ونذكِّر بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، هي معاهدة عالمية تسمح بالتحقق من التجارب النووية، وأنه يمكن اعتبارها صكا أساسيا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ويسر هندوراس أن تبلغ بأنها طرف في المعاهدة، حيث وقّعت وصدّقت عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ولذلك السبب فإننا نأسف لعدم البدء في نفاذ المعاهدة بالكامل بالرغم من مضي ١٩ عاما على إنشائها. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بتوقيع ١٨٣ دولة، فضلا عن تصديق ١٦٤ دولة عليها حتى الآن، بما في ذلك ٣٦ دولة من جملة ٤٤ دولة يجب أن تصدق عليها لكي يبدأ نفاذها تماما. وتحث هندوراس البلدان التي لم توقّع على المعاهدة أو تصدّق عليها بعد، أن تفعل ذلك دون تأخير أو شروط، بهدف كفالة بدء نفاذها

على الفور، وبالتالي إرساء الأساس لحل أكيد موثوق به ومن شأنه أن يساعد على ضمان السلم والأمن الدوليين.

لقد أنشأت معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) لعام ١٩٦٧ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تسهم أيضا في عمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي تؤيد أيضا إنشاء مثل هذه المناطق في جميع أنحاء العالم بهدف حماية الإنسانية والتعجيل بإنشاء عالم مستقر تسوده بيئة من السلام المؤدي إلى نزع السلاح العام والكامل.

وترى هندوراس – فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – أن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة يعدُّ مسألة هامة ويمثل رغبة أغلبية سكان العالم. وعليه، يرحب بلدنا بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها أول صك ملزم قانونا بشأن ذلك الموضوع. لقد وقّعت هندوراس على المعاهدة في عام ٢٠١٣، وشاركت في المؤتمر الأول للدول الأطراف فيها، الذي عقد في كانكون، المكسيك. وبلدنا على اقتناع بأن اعتماد المعاهدة بحد ذاته يعدُّ أحد تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التعاون بين الدول. وترى حكومة هندوراس أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بمثابة آفة عامة ترتبط بمشاكل عالمية الأخرى، كالاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي ما زالت عواقبها المدمرة تسبب المعاناة في منطقتنا. ونكرر عزمنا على الامتثال لمعاهدة تجارة الأسلحة بوصفنا دولة موقّعة عليها، ونعتزم التصديق عليها في المستقبل القريب.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويشكّل نزع السلاح أداة أخرى للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرى أن من شأن تدابير بناء الثقة التي يعززها نزع السلاح والأمن الدولي أن يوفر الكثير من الموارد التي يتعين على البلدان النامية الآن أن تكرسها لأغراض أمنها ودفاعها، والتي يمكن تكريسها بدلا من ذلك لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها. وترحب هندوراس بالتعهد الإنساني وتدعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى تلك المبادرة إلى دعمها، ما دامت تلك المبادرة تكمل الإطار القانوني المتعلق بالمسألة النووية.

ونختتم بإعادة تأكيد التزامنا بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان، وهي الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن كونها أساس الأمن الجماعي العالمي.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشاطر وفد بلدي المتكلمين السابقين في تهنئتكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم قيادة اللجنة الأولى. ونود أن نؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان المشترك الصادر عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي أدلى به وفد بلدي (انظر A/C.1/70/PV.2).

وترحب ميانمار بإنشاء وإحياء ذكرى يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنه لن يؤدي إلى إحداث تغيير فوري، فلا شك أن اليوم الدولي سيكون بمثابة عامل مساعد لبناء الوعي العام بصورة تدريجية، فضلا عن الحصول على الدعم على الصعيد العالمي لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويرحب وفد بلدي بإعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية – عن دعوة المجتمع الدولي إلى إحياء ذكرى ذلك اليوم الدولي

بوصفه جزءا من الجهود العالمية المبذولة نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويشرف ميانمار ويسرها حضورها للمؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوسلو ونايايريت وفيينا. ويبرهن الحضور القوي في تلك المؤتمرات على أن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هي شواغل عالمية مشروعة حقاً. وفي هذا الصدد، تكتسب مبادرة التعهد الإنساني أهمية وزخماً في هذه الأيام. وحسبما يتذكر وفد بلدي، فإنها قد بدأت ببيان مشترك في هذه اللجنة بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وخرج البيان المشترك إلى حيز الوجود بمبادرة من النمسا والعديد من البلدان الأخرى المتقاربة التفكير، وانتشرت المبادرة انتشار النار في الهشيم. وزاد عدد المؤيدين للبيان سنة بعد أخرى. وبعد ذلك، وخلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، برز البيان المشترك مرة أخرى وأيده حينها ١٦٠ بلداً. ويعود الفضل في ذلك إلى النمسا لكونها أطلقت مبادرة التعهد الإنساني. وفي حين أنه ظهر لأول مرة تحت اسم ”تعهد النمسا“، فقد أصبح الآن رسمياً ”التعهد الإنساني“ الذي يضم ١١٩ دولة. ويدرس وفد بلدي عن كثب هذا التعهد بهدف الانضمام إليه في نهاية المطاف.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة الموجهة لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما تلك التي لديها أكبر الترسانات النووية، لكي تتخذ فوراً وبشكل كامل الخطوات الـ ١٣ العملية لنزع السلاح النووي على نحو ما وردت في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، فضلاً عن خطة العمل المؤلفة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

إن للأسلحة النووية أكبر قدرة تدميرية مقارنة بجميع الأسلحة الأخرى. وكما تم التأكيد في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، تشكل الأسلحة النووية أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. ولهذا السبب، يتم إيلاء نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الأولوية القصوى في أهداف بلدي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

ونأسف لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية. ومع ذلك، وبدلاً من اعتبار ذلك حالة ميؤوساً منها، يعتقد وفد بلدي أننا بحاجة إلى التركيز على إجراءات المتابعة الأخرى من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ التي لا تزال تتطلب التنفيذ الكامل والفعال، بما في ذلك خطة العمل المؤلفة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي.

ويعتقد وفد بلدي بقوة أن المعاهدات المعترف بها دولياً بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم تسهم بشكل فعال في تعزيز الأنظمة العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولا بد من مواصلة الجهود لإنشاء هذه المناطق حيثما لا تكون موجودة، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وبينما نرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يرى وفد بلدي أنه ينبغي ألا تكون آلية بديلة عن الإزالة الكلية والكاملة للأسلحة النووية.

وفي انتظار تحقيق القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية، فمن الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس ذي مصداقية ضمانات لجميع الدول غير الحائزة لها ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي

هذا السياق، فإن ضمان التوصل إلى اتفاق على صك عالمي غير مشروط ولا رجعة فيه وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية سيكون مهماً للغاية.

ولا يزال وفد بلدي على ثقة في أهمية وصلاحية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. وخلال هذه السنة، تشرفت ميانمار بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه. والدرس الذي تعلمناه من تجربتنا في رئاسة المؤتمر هو أن الركود في مؤتمر نزع السلاح يرجع أساساً إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء في المؤتمر. ولذلك، يود وفد بلدي أن يحث الدول الأعضاء المعنية على إظهار الإرادة السياسية اللازمة في المداولات الجارية في مؤتمر نزع السلاح.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، يرحب وفد بلدي بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية وبين مجموعة البلدان الثلاثة في الاتحاد الأوروبي +٣ في فيينا في ١٤ تموز/يوليه. ونتمنى لجميع الأطراف المعنية نجاحاً كبيراً في تنفيذ خطة العمل.

وخلال فترة ولاية الحكومة الحالية، حسنت ميانمار صورتها باتخاذ خطوات تدريجية في ميدان نزع السلاح. وقد بدأت بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣. وأعقبت ذلك تباعاً بالتصديق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١٤ وعلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في هذه السنة. وغني عن القول إن تلك الإجراءات التدريجية تدلّ بوضوح على التزامنا القوي وتفانينا في سبيل نزع السلاح.

إن ميانمار دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع، ونحن نتبع المبادئ الأساسية لقانون النزاعات المسلحة. وتمارس قواتنا المسلحة ضبط النفس في عملياتها العسكرية. ولم تستخدم الذخائر العنقودية مطلقاً في تلك العمليات. ومع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في وقت سابق من هذا اليوم، سيزداد انتشار السلام في البلد. وربما سيُنظر في تصديق ميانمار على اتفاقية الذخائر العنقودية، أخذاً في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أعقاب اتفاق السلام على الصعيد الوطني.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم في البداية، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الحالية، وأن أؤكد لكم الدعم الكامل من الوفد الصربي في أداء واجباتكم الهامة. وبالنيابة عن وفد بلدي، أتمنى لكم كل النجاح.

تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2). ومع ذلك، سأتناول بعض الأولويات من وجهة نظر صربيا وبعض الأنشطة التي تضطلع لها فيما يتعلق بمختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا.

لقد جلبت الألفية الجديدة تغييرات كثيرة في ساحة الأمن الدولي، التي تحفل، بالإضافة إلى التهديدات التقليدية، بتحديات أمنية غير تقليدية متعددة ومعقدة والتي تؤثر تأثيراً خطيراً ليس على فرادى البلدان وحسب بل على المجتمع الدولي ككل.

تؤمن صربيا بأن تعددية الأطراف المثمرة تؤدي دورا لا غنى عنه في التصدي لهذه التحديات بطريقة فعالة ومستدامة. ونحن مقتنعون بأن هذا النهج القوي في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح لازم وأمر ممكن، إذا ما سادت روح التعاون والحلول التوفيقية والمرونة، فضلا عن ممارسة الجميع لرؤية مشتركة واستشراف استراتيجي. وفي رأينا أنه لا يوجد بديل عن ذلك في عالم يتزايد فيه الترابط والتعقيد، وتتطلب فيه التحديات المشتركة حلولا مشتركة.

تؤيد صربيا جميع الجهود الهادفة إلى تعزيز الأمن العالمي والنهوض بالاستقرار الدولي. وقد انضمت إلى جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية في مجالات عدم الانتشار، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهي ملتزمة بالتنفيذ الكامل والمنهجي للالتزامات التي تعهدت بها.

على الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نؤكد مجددا دعمنا القوي لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أداة أساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية في عالم خال من الأسلحة النووية. وهكذا، تنبغي زيادة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال امتثال جميع الدول الأطراف لأحكامها امتثالا كاملا.

أيدت صربيا المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية وشاركت بنشاط فيها منذ بدايتها، ونؤكد مجددا دعمنا للتعهد الإنساني الذي أطلقته النمسا.

اتخذت بلادي تدابير واسعة تشريعية وتنظيمية وغيرها من أجل تعزيز السلامة النووية. وتشمل هذه التدابير تعاوننا النشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج وقف التشغيل النووي في معهد فينسا، لإعادة الوقود النووي المستهلك من معهد فينسا للعلوم النووية إلى الاتحاد الروسي. إنه أحد أكبر مشاريع التعاون التقني في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويجري تنفيذه بمساعدة شركائنا الدوليين.

إن صربيا نصير قوي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ باعتبارها ركيزة أساسية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا تزال تعلق أهمية كبيرة على الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحث المؤتمر على بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

في سياق رئاسة صربيا الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أضيف بضع كلمات بشأن مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال عدم الانتشار. تستند أنشطة المنظمة إلى المبادئ التي تحكم عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٤، وهي مبادئ توفر، في جملة أمور، إطارا للتقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة، واعتماد موقف موحد في حالة انسحاب طرف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويولى اهتمام خاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي عام ٢٠١١، أبرمت أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مذكرة تفاهم بشأن مشروع يتناول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لقد أسفر التعاون الوثيق لأمانة المنظمة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء التابع لها عن عدد من اجتماعات المائدة المستديرة الوطنية الناجحة واعتماد خطط عمل وطنية في صربيا، وكرواتيا، وبيلاروس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، وأرمينيا.

إن صربيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإن التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زال يتطور في اتجاهات كثيرة، ولا سيما في مجال التدريب وتنظيم الحلقات الدراسية الدولية بشأن تقديم المساعدة، والتطهير والكشف والحماية في المركز الإقليمي للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية في البلدة الصربية كروسيفاتش.

كذلك انضمت صربيا إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية في ميدان مكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وأجزائها ومكوناتها والذخيرة، والصك الدولي للتعقب.

لقد صادقت صربيا على معاهدة تجارة الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قبل دخولها حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وشاركت بهمة في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي انعقد في كانكون، بالمكسيك، في آب/أغسطس من هذا العام. ونعتقد أن المؤتمر نجح في رسم الإطار اللازم لبلوغ الأهداف المحددة بموجب المعاهدة، ونرحب بقراراته المهمة الكبيرة والعملية.

بعد التصديق على المعاهدة في العام الماضي، اعتمدنا قانونا وطنيا جديدا بشأن تصدير واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية وقانونا بشأن تصدير واستيراد البضائع ذات الاستخدام المزدوج، وفقا لمعايير ومبادئ المعاهدة. وهناك مشروع قانون آخر يتعلق بتنفيذ التدابير التقييدية الدولية جارٍ العمل عليه حاليا في برلماننا الوطني، ونتوقع أن يتم اعتماده في القريب العاجل. في شباط/فبراير من هذا العام، اعتمد برلمان جمهورية صربيا قانونا جديدا بشأن الأسلحة والذخائر ودخل حيز النفاذ بعد ذلك بوقت قصير، وساهم في إضفاء الصفة القانونية على طائفة من الأسلحة والذخيرة في صربيا.

على الرغم من أننا شهدنا بعض التطورات الهامة في ميدان الأسلحة التقليدية، لا يزال يتعين فعل الكثير، إذا أردنا التصدي للتحديات التي نواجهها بطريقة شاملة وفعالة. إن صربيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن التعاون الدولي عنصر رئيسي في التقدم في حل المسائل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يمكن أن يجدها المرء في جميع أنحاء العالم والتي تذكي نيران الصراعات المسلحة والعنف والجريمة المنظمة، وتتسبب بمعظم الخسائر في صفوف المدنيين، وتعيق إعادة البناء والتنمية. وفي هذا السياق، نرحب بالغاية ٤ التي اعتمدت مؤخرا في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى للحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ اللجنة بإيجاز عن الأنشطة الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأسلحة التقليدية. لقد عملت المنظمة على تعزيز عدد من التدابير المحددة والمشاريع، بما في ذلك المعايير والمبادئ المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية. لقد كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على وجه الخصوص، إحدى المنظمات الأولى التي اعتمدت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وثيقة معنونة ”المبادئ الناظمة لنقل الأسلحة التقليدية“. إن المعايير التي وضعت تشكل نقطة انطلاق للوثائق التي اعتمدتها منظمات أخرى. وقد اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عددا من الوثائق الأخرى، ولا سيما البعض منها الذي يتناول إجراءات التصدير الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والدول المشاركة ملزمة بتقديم إجابات على استبيان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كل سنة بشأن مراقبة الصادرات. واعتمدت أيضا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دليل المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات بشأن مختلف المسائل. والأغلبية من الدول المشاركة في المنظمة صادقت على المعاهدة، والمنظمة تؤيد تأييدا تاما جميع الأنشطة والأهداف المحددة بموجب المعاهدة وستواصل تأييدها لها.

ويحدونا الأمل في نهاية المطاف أن تنظر الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في مسألة أساسية أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، أي توسيع عضوية المؤتمر. ينبغي أن تتاح الفرصة لكل واحد منا للمشاركة في المحادثات المقبلة بشأن تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وأن نتحمل

نصيبنا من المسؤولية. وعلينا جميعا إظهار الإرادة السياسية الواضحة للتغلب على الجمود المستمر والمشاركة بجدية وبدون تأخير في المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بغية تقديم مساهمة موثوقة في السلم والأمن الدوليين. وصربيا على استعداد للاضطلاع بدور فاعل جدا في ذلك الصدد.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أرفع الجلسة، وكما أعلنت في بدايتها، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة الجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية. كما ذكرت في بداية أعمال إجراءات اللجنة الأولى، فإنني ملتزم كرئيس بمبادئ الشفافية والشمول والحياد. وفيما يتعلق برئاسة اللجنة، فقد استرشدت واسترشد وسأسترشد بالمتطلبات القانونية وبتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الماضي وبالممارسة المعمول بها. وأود أن أؤكد أنني لا أعتبر أنه من حق الرئيس الخروج عن ذلك، والمضي قدما في إدخال تغييرات على الترتيبات القائمة، والممارسة المعمول بها داخل اللجنة من دون توافق الآراء على ذلك. لن يكون ذلك مفيدا لعمل اللجنة الأولى، ومن شأنه إلحاق الضرر بالطابع العالمي للجنة. وينطوي كذلك على احتمال استغراق اللجنة وقتا لمناقشة المسائل الإجرائية، بدلا من مناقشة المسائل الموضوعية. وينبغي أن تنظر جميع الدول الأعضاء بعناية في أي تغييرات وحلول طويلة الأجل لتحسين عمل اللجنة، من أجل ضمان الشفافية والشمول. وهذا سبب مشاركتي في مشاورات غير رسمية، وسأعود إلى ذلك قريبا.

ينقلني ذلك إلى موضوع الجدول الزمني الإرشادي للأسبوع القادم. كما أتذكر من الجلسة التنظيمية المعقود في ٧ تشرين الأول/أكتوبر والاجتماع غير الرسمي الذي عقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وصدرت الوثيقة A/C.1/70/CRP.2 في ١٨ أيلول/سبتمبر، بعد الانتهاء من إجراء الموافقة الصامتة من خلال أعضاء المكتب. وجرى في وقت لاحق، تقديم عدد من الاقتراحات فيما يتعلق بتلك الوثيقة. وكان ينبغي النظر بعناية في تلك المقترحات. ولذلك، قررت التشاور مع الدول الأعضاء بشأنها، وخلال المشاورات المكثفة والمفيدة للغاية والحوار المكثف، بذلت جهود قصوى للتوصل إلى توافق في الآراء وإشراك الوفود بصورة بناءة. ونحن ندرك جميعا أن هذه المشاورات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. إننا نواجه قيودا زمنية صارمة، حيث سيتعين علينا اعتبارا من يوم الاثنين، الشروع في عقد الدورة المواضيعية وأعتقد أنه، بينما لم يكن في الإمكان الاستجابة للرغبات الأصلية لجميع الدول الأعضاء، توجد أرضية مشتركة كافية للمضي قدما على أساس الوثيقة A/C.1/70/CRP.2، بناء على الفهم التالي.

أولاً، بما أن هذه السنة هي السنة الختامية لدورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيلقي رئيس المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بيانا من المنصة، بشأن نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في بداية مجموعة الأسلحة النووية مباشرة بعد تبادل الآراء الرفيع المستوى المقرر عقده في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويتماشى ذلك مع الممارسة المتبعة المتعلقة بإتاحة الفرصة لرؤساء المؤتمرات الاستعراضية لإلقاء بيانات في اللجنة. ولن يمنع ذلك وفدا معينا من الإدلاء ببيان وطني منفصل.

ثانيا، عقب البيان الذي سيدلى به رئيس المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، سيدلي وفد وطني ببيان باسم المبادرة الإنسانية من المنصة. ولن يمنع ذلك وفدا معينا من الإدلاء ببيان وطني منفصل.

ثالثا، سيقدم رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، إحاطة إلى اللجنة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للممارسة المتبعة للإحاطات الإعلامية التي

يقدمها رؤساء أفرقة الخبراء الحكوميين بشأن تقاريرها النهائية. وستقدم الإحاطة الإعلامية عن طريق التداول بالفيديو.

رابعا، أعترف بوجود خلاف في الرأي فيما يتعلق بتنظيم حلقات النقاش والمشاركين فيها. ويشهد طول مشاوراتنا وعمق مناقشاتنا على تلك الاختلافات. وبناء على مشاوراتنا، فإنني مقتنع بأن تلك الجوانب تستحق النظر فيها بعناية، وينبغي ألا تترك بلا حل. وبالنظر إلى عدم توافق الآراء حاليا، والقيود الزمنية، أعتقد أنه سيكون من الأفضل تناول هذه المسائل في اجتماع غير رسمي للجنة بشأن أساليب العمل. وينبغي أن يتيح موعد عقد هذا الاجتماع وقتا كافيا للوفود للتحضير لهذه المناقشة. وللمساعدة في توفير أساس متين للمشاورات غير الرسمية، ستقدم لنا الأمانة العامة ومكتب شؤون نزع السلاح، ورقة غير رسمية تبين الممارسات السابقة، ونتائج المشاورات السابقة والخيارات الممكنة من أجل تحسين أساليب عمل اللجنة.

ومن الواضح رؤية عدد من الوفود فائدة في تنظيم حلقة نقاش بشأن مجموعة الأسلحة النووية، على سبيل المثال. لكن آخرون أعربوا عن القلق من أن إضافة حلقات نقاش إضافية للجدول الزمني سيتم على حساب البيانات الوطنية. وأعتقد أنه سيكون من المفيد لجميع الدول الأعضاء، وضع معايير واضحة فيما يتعلق بتنظيم حلقات النقاش والمشاركين فيها. وينبغي أيضا للاجتماع غير الرسمي مناقشة سبل إدراج المنظمات الإقليمية في حلقات النقاش في الدورات المقبلة، في ضوء الرغبة القوية للعديد من الدول الأعضاء في إعطاء الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دورا أكثر بروزا في أعمال اللجنة، وربما لممثلي منظمات إقليمية أخرى رغبات مماثلة. وأعتزم عقد هذا الاجتماع غير الرسمي بشأن أساليب عمل اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر. وهذه هي الطريقة التي يعتزم الرئيس اتباعها.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم كثيرا، سيدي الرئيس، على جميع الجهود التي بذلتموها، والجهود التي بذلها وفد بلدكم في محاولة لإيجاد توافق في الآراء بشأن المسألة التي أثرتموها. نحن نعتقد أن ثمة حاجة للمزيد من الوقت. ولا يزال لدينا يوم غد، ونود أن نطلب من الرئيس المضي قدما بالمناقشات عندئذ. وتحتاج جميع الوفود للوقت، للنظر في الاقتراحات المحددة التي عرضتموها الآن. ونود أن نطلب تأجيل هذه المسألة إلى الغد، حتى يتاح لنا المزيد من الوقت والفرصة للنظر في هذه المسألة، ومناقشتها مع الوفود الأخرى، وستتاح للوفود الأخرى أيضا فرصة لإيجاد سبيل للتوصل إلى توافق في الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ردا على النقاط التي أثارتها ممثلة باكستان، أود أن أقول ما يلي. أولا، لقد وجهنا الدعوة إلى المتكلمين للأسبوع القادم. ثانيا، لقد سبق أن أجرينا مشاورات مكثفة. ثالثا، لا أرى أن ثمة ما يكفي من الوقت غدا. ومن ثم، أقترح أن نمضي قدما الآن لضمان الإجراءات المناسبة، والسماح بالانتهاء من جميع إجراءات اتخاذ القرار.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أعتقد أن أفضل السبل، يتمثل في إجراء المزيد من المشاورات. وقد سبق لي أن أشرت إلى وجهة نظرنا في هذا الشأن.

وأعتقد أن جميع الوفود تحتاج إلى الوقت والفرصة لمواصلة مناقشة هذه المسألة وكفالة أن نتمكن من التوصل إلى أنسب توافق في الآراء لعمل هذه اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أحطت علما بالبيان الذي أدلى به للتو، وسينعكس ذلك بصورة كاملة في الوثائق

الرسمية. وفي غضون ذلك، ستمضي المناقشات المواضيعية قدما كما أوضحت سابقا.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إننا لا نوافق على هذا الأسلوب في العمل، وسيتعين علينا المضي قدما وفقا لذلك. يرجى اعتبار هذا اعتراض، سيدي الرئيس. فلا يمكننا قبول هذا الحكم.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٠٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لباكستان.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): لقد رأينا هذه الورقة للتو، والتي تفضلتم، سيدي، بتسليمنا نسخة منها الآن فقط. وهذه هي المرة الأولى التي نراها فيها، وبالطبع فنحن بحاجة إلى التشاور بشأنها. وعندما طالعناها بعد أن رأيناها مكتوبة، يمكنني أن أقول إننا نتفق تماما مع اقتراحكم عقد اجتماع غير رسمي بشأن أساليب عمل اللجنة الأولى. وهذا اقتراح هام لأن آخر مرة تم النظر فيها في أساليب العمل كانت قبل عقد من الزمن. ولدينا فرصة الآن، ومن المهم بالنسبة لنا النظر في أساليب عمل اللجنة. ونحن نؤيد بشدة هذا الاقتراح.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى الواردة في الورقة، فقد عبرنا كما تعلمون عن معارضتنا لإحدى المسائل. وبعد أن اطلعنا على الورقة الآن، سنتواصل بشأنها مع عاصمة بلدنا وسنعود للإعراب عن وجهة نظرنا بشأن إحدى المسائل التي تتناولها هذه الورقة. ونحن نقدر إمكانية إتاحة المزيد من الوقت وإمكانية أن نناقش مع الوفود الأخرى ومع العاصمة المسألة المحددة التي تمثل شاغلا بالنسبة لنا والتي أثرناها مرارا خلال المناقشات المتعلقة بورقة غرفة الاجتماع. أشكركم، سيدي، على إمكانية الحصول على مزيد من الوقت وسنعود إليكم في هذا الشأن غدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بطلب الممثلة الدائمة لباكستان.

أولا، تجري المناقشة على أساس ما قلته خلال هذه الجلسة. وأريد أن أكون واضحا للغاية في هذا الخصوص، وليس على أساس ورقة غير رسمية. وأختتم بالقول بأننا سنواصل عملنا كما هو متفق عليه بشأن جميع المسائل، ما عدا المسألة التي أشارت إليها باكستان، ولنكن واضحين فهي تتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسأعاود تناول المسألة التي أشارت إليها باكستان الآن وأطلب بكل احترام من ممثلة باكستان إخطار الرئيس في أبكر وقت ممكن من صباح الغد بعد إجراء مشاورات مع الرئيس، وبعد ذلك، سنعاود تناول هذه المسألة غدا في مستهل الجلسة وسنواصل العمل بشأن بقية المسائل، وفقا لما ناقشناه. وأشكر ممثلة باكستان على تفهمها.

رفعت الجلسة ١٨/٠٥.